مجلس الأمن

السنة السادسة والخمسون

مؤقت

الجلسة ٤٢٧٢
الاثنين، ٥ شباط/فبراير ٢٠٠١، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد بن مصطفى .... (تونس)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي	السيد غاتيلوف
أوكرانيا	السيد كوتشنسكي
أيرلندا	السيد راين
بنغلاديش	السيد تشودري
جامايكا	الآنسة دورانت
سنغافورة	السيد محبوباني
الصين	السيد شن غوفانغ
فرنسا	السيد لفيت
كولومبيا	السيد فالديفيسو
مالي	السيد كاسي
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
موريشيوس	السيد نيوور
النرويج	السيد كولبي
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

بناء السلام: نحو اتباع نهج شامل

رسالة مؤرخة ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة (S/2001/82)

01-23837 (A)
0123837

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

بناء السلام: نحو اتباع نهج شامل

رسالة مؤرخة ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ من الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة موجهة إلى الأمين العام (S/2001/82)

الرئيس (تكلم بالعربية): أود أن أحيط المجلس علما بأني تلقيت رسائل من ممثلي الأرجنتين وجمهورية إيران الإسلامية والجزائر وجمهورية كوريا ورومانيا والسنغال والسويد وغواتيمالا وماليزيا ومصر ومنغوليا ونيبال ونيجيريا ونيوزيلندا والهند واليابان يطلبون فيها دعوتهم للمشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المعمول بها أقترح، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين للمشاركة في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق وللمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظرا لعدم وجود أي اعتراض، فقد تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل كل من السيد ليستريه (الأرجنتين)، السيد نجاد حسينيان (جمهورية إيران الإسلامية)، والسيد صن جون يانغ (جمهورية كوريا)، والسيد بعلي (الجزائر) والسيد دو كارو (رومانيا)، والسيد كا (السنغال)، والسيد نورستروم (السويد)، والسيد لافال فالديس (غواتيمالا)، والسيد حسمي (ماليزيا)، والسيد أبو الغيط (مصر)، والسيد الخسايخان (منغوليا)، والسيد شارما (نيبال)، والسيد مبانيفو (نيجيريا)، والسيد ما كاي (نيوزيلندا)، والسيد بال (الهند)، والسيد أكاساكا (اليابان) المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالعربية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند ٢ من جدول الأعمال. ويعقد مجلس الأمن هذه الجلسة على أساس التفاهم الذي توصّل إليه في مشاوراته السابقة.

ومعروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2001/82 المتضمنة رسالة مؤرخة في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ من تونس، تحيل فيها ورقة عمل عن الموضوع المعنون: ”بناء السلام: في سبيل نهج شامل“.

وأرحب بالأمين العام.

يتناول مجلس الأمن اليوم بالنقاش موضوع ”بناء السلام: في سبيل نهج شامل“.

وكما نعلم كلنا، يحتل توطيد السلام اليوم مكانة مركزية ضمن شواغل منظمة الأمم المتحدة وعملها من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وذلك إلى جانب مكونات أساسية أخرى لجهود المنظمة، ألا وهي الوقاية من النزاعات، وإعادة إحلال السلام والحفاظ على السلام.

لقد دارت نقاشات ثرية حول هذا الموضوع داخل منظمة الأمم المتحدة طوال السنوات العشر الماضية، سواء كان ذلك بمناسبة النظر في تقرير الأمين العام ”أجندة السلام“ المقدم بناء على طلب من مجلس الأمن أو ملحقه الصادر سنة ١٩٩٥ أو كذلك تقارير وبيانات أخرى للأمين العام، من بينها التقرير الهام الذي قدمه إلى قمة الألفية والمعنون ”نحن الشعوب: دور الأمم المتحدة في القرن الواحد والعشرين“.

وقد دارت في المجلس أيضا نقاشات هامة حول موضوع الوقاية من النزاعات المسلحة وحول موضوع ”لا خروج بدون استراتيجية“.

واجتماعنا اليوم يأتي كامتداد لتلك الحلقات من النقاش والتدارس والتقييم لمختلف أوجه مسؤوليات المنظمة في ميدان الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، وسعيا للخروج برؤية مشتركة وبمقترحات عملية ملموسة تساهم في تحقيق الهدف الذي سخرته منظمتنا على أعلى مستوى، أي في قمة الألفية.

ويسعدني أن أعطي الكلمة الآن للسيد كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة لكي يدلي ببيان في موضوع نقاشنا اليوم.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): يسرني أن أنضم إلى مجلسكم اليوم في هذه المناقشة المفتوحة حول بناء السلام. وأود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على مبادرتكم إزاء هذا الجانب الهام للسلم والأمن الدوليين. وأنا على ثقة بأن هذا سيسهم في جهودنا من أجل التوصل إلى رؤية مشتركة لبناء السلام يمكننا جميعا أن نتحرك بموجبها إلى الأمام.

وبناء السلام بمعناه الأوسع هو مساعدة بلد ما في إعادة الأمور إلى طبيعتها بعد فترة من الصراع. إن بناء السلام يدور حول استئناف الأنشطة الاقتصادية، وإنعاش المؤسسات، وإعادة الخدمات الأساسية، وإعادة بناء المستشفيات والمدارس، وإصلاح الإدارة العامة، وحل الخلافات من خلال الحوار، وليس العنف. ويتمثل التحدي الكبير في نقل المجتمعات نحو سلم مستدام.

إن بناء السلام إذا ما أقيم على أساس جيد يمثل رادعا قويا للصراعات العنيفة. ولكنه لن يكون قويا بالقدر الذي يمكن أن يكون عليه الجيش؛ بل إنه حصيلة العديد من المبادرات والمشروعات والأنشطة والحساسيات. إن بناء السلام لا يكون بفرض خطة كبيرة على نحو مفاجئ؛ بل هو عملية لبناء ركائز السلام لبنة لبنة.

إن أدوات بناء السلام تتنوع تنوع منظومة الأمم المتحدة ذاتها. وفي واقع الأمر، فإن كل جزء في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، يشترك حاليا في شكل أو آخر من أشكال بناء السلام. إذ أن نزع السلاح، وتسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم؛ وتعليم حقوق الإنسان؛ وإعادة توطين اللاجئين؛ وأساليب التشجيع على تسوية الصراعات والمصالحة - ما هي إلا قائمة موجزة للأنشطة. ونحن نشجع كذلك المبادلات الثقافية التي تهدف إلى الربط بين الدول في شبكات من المؤسسات والفرص، وليس في شباك التناحر المتبادل.

ولكي نتأكد من تماسك هذه الجهود، فإننا نسعى لتحسين ترتيباتنا الداخلية، بحيث لا يكون بناء السلام شاملا فحسب، بل ينبغي أن يتم بطريقة متكاملة. ومع تزايد عدد كيانات الأمم المتحدة التي ترسي وحدات وصناديق بناء السلام، سنحتاج إلى جهد كبير من التنسيق إذا أردنا أن نعزز جهود بعضنا البعض وأن نتلافى الازدواجية والارتباك.

إننا نميل إلى التفكير في بناء السلام على أنه يحدث أساسا في أوضاع ما بعد الصراع. وهنا، تتجسد الأهداف في تعزيز السلام، وتوطيد الاستقرار الهش، الذي تحقق بعد جهد كبير، ثم منع الانزلاق إلى الصراعات مرة أخرى، وهو الأهم. ولكني أرى أن بناء السلام أداة وقائية، أيضا، يمكن أن تتصدى للأسباب الجذرية الكامنة للصراعات، وأن تستخدم، أيضا، قبل أن تنشب الحرب فعلا. وإن المجتمع الذي يقف على حافة الانهيار يكون بحاجة إلى مثل هذه الأداة تماما مثل المجتمع الذي حلت به الكارثة بالفعل. وإن الوزع الجيد التوقيت في تلك المرحلة يمكن أن ينقذ العديد من الأرواح ويجنبنا الكثير من البؤس. والمنطق السياسي والاقتصادي والإنساني لهذا النهج واضح. وتتمثل المشكلة في أننا لا نمارس الوقاية كلما استطعنا ذلك أو كما ينبغي لها أن تمارس.

وسواء بدأنا قبل، أو بعد أو أثناء نشوب الصراع، فإن بناء السلام يجب أن ينظر إليه على أنه ممارسة بعيدة المدى. وفي الوقت نفسه، هناك عنصر الإلحاحية الذي لا يخطئ فيه أحد - ويتمثل في الحاجة إلى تحقيق تقدم ملموس على عدد من الجبهات خلال فترة قصيرة من الزمن. ويجب أن يكون بناء السلام، قبل كل شيء، هو عمل المجتمعات المهددة بالصراعات أو تلك التي سقطت في براثنها. وينبغي للجهود الدولية الرامية إلى تشجيع السلام أو التنمية، أن تدعم الجهود الوطنية، لا أن تحل محلها.

إن بناء السلام عمل بالغ الصعوبة. وفي أحيان كثيرة فإن البلدان التي تخرج من صراعات طويلة الأمد تبدأ من نقطة الصفر تقريبا، وتلفها غيوم المرارة والخسارة. ويتطلب ذلك المثابرة والتبصر وكذلك التحلي بالشجاعة للسعي إلى المصالحة في مجتمعات لا يزال يستبد بها الشك وانعدام الثقة.

وهنا، أود أن أقول كلمة حول الطابع السياسي بصورة أساسية لبناء السلام، والتي تجعله مختلفا عن الأنشطة الإنمائية المعتادة في الحالات التي لا نزاعات فيها. فعندما يترلق بلد ما إلى الصراع، أو يكون خارجا من الحرب، فإن احتياجاته تختلف نوعيا عن احتياجات المجتمع المستقر. وهذا يتطلب إعادة ترتيب الأنشطة الإنسانية والإنمائية وغيرها من الأنشطة العادية، بحيث يكون هدفها الأول الإسهام في الهدف الرئيسي المتمثل في الحيلولة دون تفجر الصراع أو تجدده.

وقد وصف البعض هذا على أنه النظر إلى العمل الإنمائي والإنساني من خلال "منظار الوقاية من الصراع". وتحدث آخرون عن برامج تكيف "مؤاتية للسلام"، تتسم بالمرونة كيما تأخذ في الاعتبار الاحتياجات الاستثنائية للبلدان التي تخرج من الصراع أو تقف على حافته. وفي واقع الأمر، فإن بناء السلام قد يعني في بعض الأوقات إعطاء معاملة تفضيلية لبعض المجموعات في المجتمع بغية الحد من عدم المساواة الذي كان قائما والذي أدى إلى حالة التوتر القابل للانفجار. وقد ينطوي هذا، بدوره، على تخصيص الموارد التي قد لا تكون مثالية من وجهة نظر اقتصادية بحتة.

وخلال العقد الماضي، سلمت الجمعية العامة ومجلس الأمن بأهمية بناء السلام والحاجة للعمل على نطاق من الشركاء، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. وقد سلم المجلس، وبحق، بأن بناء السلام يمكن أن يكون عنصرا حيويا في بعثات حفظ السلام، وأنه يجب أن يشتمل على بعض الأدوات الوقائية، مثل الإنذار المبكر، والدبلوماسية، والوزع الوقائي ونزع السلاح.

وفي بلدان متنوعة مثل البوسنة والهرسك، والسلفادور، وغواتيمالا، وكمبوديا، وليبريا، وموزامبيق، ساعد بناء السلام في تيسير تنفيذ اتفاقات السلام والحيلولة دون تدهورها. وفي بلدان مثل جمهورية أفريقيا الوسطى، وغينيا - بيساو، وهايتي، أسهمت أنشطة بناء السلام في صون الاستقرار الهش. واستجابة للمطالب المتزايدة، أنشأت الأمم المتحدة، على أساس تجريبي مكاتب لدعم بناء السلام في كل من جمهورية أفريقيا الوسطى، وطاجيكستان، وغينيا - بيساو، وليبريا.

وعلى الرغم من أن هذه المواقع جديدة نسبيا وتقيدها الموارد المحدودة، إلا أنها ساعدت حكومات في تدمير أسلحة، وبناء مؤسسات، وتعبئة الدعم الدولي من أجل احتياجات مجتمعاتها. وكما تعلمون، فنحن الآن نستكشف إمكانية إنشاء وجود لبناء السلام في الصومال.

ولدى هذا المجلس دور رئيسي يقوم به. فمن بين التحديات الرئيسية لبناء السلام تعبئة إرادة سياسية مستدامة وموارد من جانب المجتمع الدولي. ولقد تم تقديم عدد من الأفكار الجيدة في مجالات هامة مثل تنفيذ اتفاقات السلام

وتكوين عمليات حفظ السلام، التي يمكن للمجلس أن يضمنها في ولاياته القادمة.

ويمكن توقع المزيد من الإسهامات من اجتماعنا مع المنظمات الدولية غدا ويوم الأربعاء. ويسعدني أن رؤساء الجمعية العامة ومجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي سوف يحضرون هذا الحدث، وإنني على ثقة بأن المجلس يريد أن يقدم كامل تأييده لنتيجة الاجتماع.

ويقدم بناء السلام تحديات معقدة ومتنوعة. وسوف أبذل قصارى جهدي على صعيد العمليات لتحسين مشاريع بناء السلام التي ندخل فيها ولاستغلال أفضل واقع ممكن - الخبرة الموجودة في منظومة الأمم المتحدة وبين العديد من الشركاء. ولكنني سوف أطلب أيضا من الأعضاء أن يفعلوا المزيد سياسيا لإعطاء بناء السلام أولوية أعلى واهتماما أكبر من خلال إبرازه بين ما يشغلكم. ولا يجب النظر إلى بناء السلام بوصفه شيئا تكميليا أو فكرة ثانوية أو شيئا يتم تخزينه لوقت لاحق عندما تسمح الظروف أو الموارد أو السياسات. إنه أداة أساسية ذات قيمة مثبوتة. دعونا نتعهد معا بتطويره وتحسينه، ثم دعونا نستخدمه في الوقت المطلوب.

الرئيس (تكلم بالعربية): أشكر الأمين العام على هذا البيان التوجيهي الهام.

السيد لفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذا النقاش حول موضوع هو ليس نظريا على الإطلاق. إن جوهر الموضوع هنا هو نجاح أعمال تم القيام بها في إطار سلطة مجلس الأمن.

وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على حضور هذا الاجتماع اليوم، نظرا للدور الحاسم الذي يقوم به في مجلس الأمن.

وبعد وقت قصير سوف تدلي السويد ببيان باسم الاتحاد الأوروبي، والذي يؤيده الوفد الفرنسي بالكامل. وأود التعليق على بعض النقاط التي تهمنا نحن بشكل خاص.

لقد أجبر التغيير في طابع الصراعات - فهي الآن في أغلبها داخلية بالرغم من أن العديد منها لديها بعدا عابرا للحدود - على الاهتمام ببناء السلام. وهذه المهمة لا غنى عنها إذا تم الحفاظ على المكاسب الآتية من إعادة إحلال السلام.

ولقد ظهرت العلاقة العضوية بين إعادة إحلال السلام وبناء السلام في السنوات القليلة الماضية بأشكال مختلفة. يمكن أن تكون في إدراج عناصر لبناء السلام في ولاية عملية كان الهدف الرئيسي منها حفظ السلام، مثلما في حالة بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويمكن أن تظهر لأن ولاية عملية حفظ سلام كانت أكثر طموحا واشتملت منذ البداية على عنصر هام من أجل إعادة سلطة عامة وإعادة بناء الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية - مثلما في حالة، على سبيل المثال، سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا، وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية في كرواتيا، وإدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو، وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. وأخيرا، يمكن أن تكون مكاتب أو بعثات لبرامج بناء سلام لمتابعة عملية حفظ سلام، كحالة ليبريا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وغينيا - بيساو، وهايتي، وطاجيكستان.

وتنقسم مشاكل بناء السلام إلى فئتين، في رأينا: مؤسسية ومالية. لننظر أولا في المشاكل المؤسسية. عمليات حفظ السلام يفوض بها مجلس الأمن، وهي تشمل عناصر لبناء السلام. إلا أن مجلس الأمن ليس من اختصاصه أن يكون بمثابة "مدير مشروع". من ناحية أخرى، يجب أن

يضمن المجلس أنه لا توجد فجوة في الاستمرارية وأن لا يجري تبديد الاستثمار في عملية حفظ سلام.

علاوة على ذلك، تعدد الأطراف الفاعلة في بناء السلام مثل الأمانة العامة للأمم المتحدة، وصناديق وبرامج الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات الإقليمية يؤدي إلى وجود مجموعة متنوعة من الأولويات والمعايير يحددها وينفذها كل طرف من هذه الأطراف. ويعقد هذا التنوع في حد ذاته مهمة صياغة استراتيجية لبناء السلام في بلد معين وتنفيذ البرامج المصاغة ضمن هذه الاستراتيجية.

أخيرا، ينبغي أن يكون المحاور الطبيعي في البلد المعني مع المجتمع الدولي - الذي ينبغي أن يتم معه الاتفاق على استراتيجيات بناء السلام - هي الحكومة التي يفرزها اتفاق للسلام وغالبا تفرزها انتخابات يتم تنظيمها لاحقا. ومع ذلك، غالبا ما تفتقر من الناحية العملية مثل هذه السلطات إلى الحد الأدنى من الخبرة والمواد والموارد المالية اللازمة. علاوة على ذلك، قد تواجه شرعيتها وسلطتها تحديات من جماعات متمردة ظلت خارج إطار اتفاق السلام أو أطراف في الاتفاق يخرقون التزاماتهم - حالة منظمة يونيتا في أنغولا والجبهة المتحدة الثورية في سيراليون. وفي حالات متطرفة مثل تيمور الشرقية وكوسوفو، لا توجد سلطات تماما أو لم تعد هناك سلطات، وتكون مهمة المجتمع الدولي الأولى هي إقامة هذه السلطات بطريقة ديمقراطية. وغالبا ما يعقد ضعف السلطات المحلية مهمة المجتمع الدولي لبناء السلام.

هناك أيضا مشاكل مالية. إذ يتم تمويل أعمال حفظ السلام في عمليات يقررها مجلس الأمن من أنصبة إلزامية مقررة. إلا أن أغلب عمليات بناء السلام تعتمد على أنصبة طوعية. ومن التناقض الاعتراف بالطابع البالغ الأهمية لعمليات بناء السلام وعدم ضمان التمويل الثابت والممكن التنبؤ به واللازم.

ونظرا لأن العديد من العناصر الفاعلة تشارك في برامج بناء السلام ولأن وسائل التمويل تختلف فيمكن أن يكون الحصول على الموارد المالية عملية بطيئة إلى حد ما وغير متساوية تماما. وعادة ما يكون بطء المؤسسات المالية في صرف الأموال هو جوهر المشكلة التي تمنع الانتقال السلس من أعمال عمليات حفظ السلام إلى تدخل منظمات تعمل في بناء السلام. وهذا الإيقاع البطيء يتناقض أيضا مع طابع الإلحاح الذي كثيرا ما يُستشف في الميدان، وهذا يعني أن التدخل الدولي يجب أن يؤدي سريعا إلى تحسن ملموس في الحياة اليومية للسكان، وإلا فإنهم سيشرعون في التحول ضد تلك العمليات.

وحل هاتين المشكلتين ينبغي أن يتمثل في البدء، مسبقا قدر الإمكان، في تقييم ما هو مطلوب لبناء السلام؛ وإعداد استراتيجيات تكفل، منذ البداية، المشاركة الكاملة للوكالات والصناديق والبرامج والمصارف ذات الصلة، المشاركة في بناء السلام؛ وتعجيل وتيرة الإنفاق.

وسأكتفي بذكر مثالين فقط لكي أوضح على نحو أفضل المشاكل التي تواجهنا. المثال الأول، هو نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. وقد أشار مجلس الأمن في بيان صدر عن رئيسه، في ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٠، إلى أن

”ولايات بعثات حفظ السلام قد أصبحت تتضمن بشكل متزايد، الإشراف على نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، باعتبار ذلك إحدى مهامها“؛

لأن هذه المهمة ثبت أنها أحد الجوانب الأساسية لحفظ السلام. ولكن المجلس أيضا يؤكد على ضرورة

”أن يكون هناك تعريف واضح للمهام ولتقاسم المسؤوليات فيما بين جميع الجهات الفاعلة المشتركة في عملية نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، بما فيها وكالات الأمم المتحدة وبرامجها“. (S/PRST/2000/10)

وتعد جوانب إعادة الإدماج في هذه العملية تجسيدا حيا لمدى صعوبة الربط بدرجة كافية بين حفظ السلام وبناء السلام والمساعدة الإنمائية. فالواقع أنه لا يمكن أن يكون هناك تسريح حقيقي، ناهيك عن تسريح دائم، ما لم يجد من تم تسريحهم بديلا ناجعا لوضعهم ومعيشتهم كجنود. وهذا يعني ضرورة تزويدهم ببدائل تقع في إطار فئتين عريضتين.

الفئة الأولى هي، إما الاندماج في جيش يعاد تشكيله ويكون ديمقراطيا وغير سياسي، وهذا يتطلب في معظم الحالات تنفيذ برنامج لإعادة تشكيل القوات المسلحة على غرار ما تم الشروع فيه في جمهورية أفريقيا الوسطى، أو شيء آخر أكثر طموحا، هو إعادة تشكيل تلك القوات، وهو ما يحدث الآن في سيراليون بدعم حاسم من أصدقائنا بالمملكة المتحدة. وتحقيق هذين الهدفين يتطلب برامج ثنائية أو متعددة الأطراف تكون غالبا واسعة النطاق وطويلة الأجل. والفئة الثانية هي الإدماج، على المستوى الاجتماعي والمهني، في مجالات غير عسكرية، وهذا يتطلب العمل على توفير برامج للتدريب على الوظائف، والتعمير، وذلك لإعادة إطلاق النشاط الاقتصادي. وهنا، يندرج بناء السلام في إطار المساعدة الإنسانية بأوسع معانيها.

المثال الثاني هو إعادة بناء، أو توطيد، قوة شرطة وجهاز قضائي محايدين وموثوق بهما. ذلك أن عمليات حفظ السلام تؤدي دورا أساسيا في المرحلة التي تعقب التوقيع على اتفاق ما للسلام، ومع ذلك لا يمكن أن يكون القصد منها أن تظل إلى أجل غير مسمى الضمان الوحيد للنظام العام، الذي يجب أن يكون مرتكزا على قدرات محلية نزيهة ويعول عليها. وهنا تكمن ضرورة إصلاح قوات الشرطة والمحاكم وإعادة تنظيمها وتدريبها. وقد كان هذا جزءا من ولاية العديد من العمليات، بل وفي بعض الحالات شكل محور هذه العمليات، كما كان الحال في هايتي والبوسنة على سبيل المثال. ولكن هذه المهمة كثيرا ما تكون طويلة الأجل، وتتجاوز مدة عملية حفظ السلام والموارد المخصصة لها. ولهذا السبب يصبح من الأساسي وضع استراتيجية طويلة الأجل، بالتعاون مع الوكالات ذات الصلة، لكفالة تمويل مستقر ويمكن التنبؤ به لبرامج العمل، والتسليم التدريجي لأنشطة عملية حفظ السلام، على غرار ما حدث، مثلا، في سلافونيا الشرقية أو هايتي.

ومن الواضح أن مجلس الأمن يلعب دورا حيويا لضمان التنسيق المرضي للمهام التي يتحمل فيها المسؤولية الأساسية عن إعادة إرساء السلام وصونه، والانتقال المرضي من تلك المهام إلى الأنشطة التي يدخل فيها عدد كبير من مختلف الجهات الفاعلة، أي أنشطة بناء السلام. واسمحوا لي أن أطرح بضعة اقتراحات عملية بشأن ما يمكننا أن نفعله في هذا الصدد.

أولا، يمكننا أن ندعو إلى إجراء مشاورات مبكرة بين مجلس الأمن والوكالات المسؤولة عن بناء السلام. ففي اعتقادنا أنه من الأساسي أن تُستشار الوكالات الرئيسية المشتركة في بناء السلام، بأسرع ما يمكن حالما تبدأ مرحلة حفظ السلام. وهذه المشاورات بطبيعة الحال، يتولاها الأمين العام في المقام الأول. وقد ورد ذلك بوضوح تام في التقرير (S/2000/809) الذي أعده الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تحت رئاسة السيد الأخضر الإبراهيمي.

إلا أنه قد يكون من الضروري أيضا أن يتصل مجلس الأمن بتلك الوكالات مباشرة، بدعوة رؤسائها، مثلا، إلى المشاركة في مداولات المجلس، كما حدث عندما وُجهت الدعوة إلى ممثلي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، للمشاركة في المناقشات التي أجراها المجلس في الآونة الأخيرة بشأن غينيا - بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى وتيمور الشرقية. وأهم نقطة هنا هي أن تتم عملية التشاور هذه في مرحلة مبكرة تسمح بالوقت الكافي لإعداد استراتيجية لبناء السلام، والحصول على الموارد اللازمة.

الفكرة الثانية هي إرساء عقد طويل الأجل بين المجتمع الدولي وسلطات الدولة الخارجة من الصراع. وبقدر ما تملك هذه السلطات الحد الأدنى المطلوب من الشرعية والموارد الإدارية، ينبغي لها أن تتعهد بتنفيذ برامج، بمساعدة المجتمع الدولي، لإعادة بناء الهياكل الأساسية، السياسية والاقتصادية والاجتماعية. بيد أن استثمار المجتمع الدولي لن يكون له مغزى ما لم تقابله رغبة حقيقية في بداية جديدة من جانب الجهات الفاعلة المحلية. وهذا العقد يمكن، مثلا، أن يأخذ شكل تبادل رسائل بين الأمين العام ورئيس الدولة أو الحكومة في الدولة المعنية، كما كان الحال في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويمكن أن يشار إلى ذلك في قرار مجلس الأمن الذي يأذن بعملية حفظ السلام.

الفكرة الثالثة هي إعداد استراتيجيات لبناء السلام، والحصول على تمويل مستقر ويمكن التنبؤ به. وفي المشاورات المبكرة بين مجلس الأمن وجميع الوكالات المعنية ببناء السلام، وكذلك في جهود التنسيق التي يضطلع بها الأمين العام، ينبغي أن ينصب التركيز، ومع الاحترام الواجب لسلطات كل طرف واستقلاليته في اتخاذ القرار، على إعداد استراتيجيات لبناء السلام تحدد بوضوح مسؤوليات كل طرف من الأطراف الفاعلة؛ وتكفل التعاون المرضي بين مختلف الهيئات؛ وتنشئ جدولا زمنيا لتنفيذ البرامج؛ وتكفل، قدر الإمكان، تمويلا يمكن التنبؤ به، وخاصة بالنسبة للبعثات التي تعتمد على التبرعات؛ وتنص على عملية انتقال بين مرحلة حفظ السلام ومرحلة بناء السلام، وتوفر جسرا بين عمليات حفظ السلام وبرامج بناء السلام، في ظل أفضل الظروف الممكنة وفي حدود أطر زمنية معقولة.

والوضع المثالي هو أنه ينبغي أن يحدد تقسيم الأدوار والتمويل بصورة واضحة عندما ينشئ مجلس الأمن عملية جديدة من عمليات حفظ السلام، بل ويمكن أن يظهر هذا التحديد في مرفق للقرار. وإني أشدد على هذه النقطة لأني أراها أساسية. ويمكن للمرء أن يتصور إجراء المجلس مشاورات موازية مع البلدان التي يمكن أن تسهم بقوات. وبالتالي فإنه يمكن لمجلس الأمن، من البداية، أن ينشئ شراكة مزدوجة مع البلدان المساهمة بقوات ومع جميع المؤسسات المالية - البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي وغيرهما - التي يُعهد إليها بتنفيذ قرارات مجلس الأمن. ونرى أن هذه النقطة أساسية أيضا.

والفكرة الرابعة تتعلق بتعزيز الدور التنسيقي للأمين العام وممثله في الموقع. وقد أثيرت في مرات عديدة، وبالذات في تقرير الإبراهيمي، نقطة أنه ينبغي أن يضطلع الأمين العام بدور أكبر في التنسيق عند إعداد وتنفيذ استراتيجيات وبرامج بناء السلام. وينبغي أن يُسند الدور التنسيقي إلى ممثل الأمين العام في الموقع، عندما يكون هناك ممثل.

والفكرة الخامسة والأخيرة تتعلق بتقديم إحاطات إعلامية منتظمة لمجلس الأمن. إذ ينبغي أن يظل المجلس على اطلاع بصورة منتظمة - كما هي الحالة فعلا، مثلا، فيما يتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا بيساو - بشأن التقدم المحرز والصعوبات التي نواجهها في بناء السلام، لأن أي فشل

أو تراجع في هذا الجانب من شأنه أن يدفع الشواغل المتعلقة بالسلام والأمن إلى المقدمة مرة أخرى، بدءا بتدخل مجلس الأمن بصورة مباشرة.

هذه بضعة أفكار نأمل أن تُناقش بتفصيل أكبر مع جميع أعضاء مجلس الأمن عندما نأتي إلى النظر في الآثار العملية لهذه المناقشة. واعذروني على إطالتي في الكلام، ولكننا نشعر باهتمام شديد بهذا الموضوع، الذي نعتبره بالغ الأهمية.

الآنسة دورانت (جامايكا) (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي أن أشكركم، سيدي، على عقد هذه المناقشة المفتوحة، التي تتيح لأعضاء المجلس ولغير الأعضاء كذلك أن يعربوا عن آرائهم عن موضوع "بناء السلام: نحو اتباع نهج شامل"، وعلى ورقة العمل التي تقترح نقاط انطلاق لمناقشتنا. ونرحب خصوصا بحقيقة أن هذه المناقشة تسبق الاجتماع الرابع الرفيع المستوى بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، الذي سيناقش التعاون من أجل بناء السلام.

ويود وفدي أن يعرب عن تقديره للأمين العام على حضوره معنا اليوم وعلى بيانه الهام.

في تموز/يوليه الماضي، استعرض مجلس الأمن الأبعاد المعقدة لأسباب الصراعات المسلحة وكيفية منع نشوبها، مسلما بأهمية بناء السلام، خصوصا في أوضاع ما بعد الصراع. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أسس المجلس مبدأ يتعلق بعمليات السلام باعتماده القرار ١٣٢٧ (٢٠٠٠) بعد نظر دقيق في توصيات تقرير فريق الإبراهيمي. وفي ذلك الوقت، سلّمنا بدور مجلس الأمن في دعم بناء السلام فيما بعد الصراع. بعد ذلك تدارسنا استراتيجياتنا الخاصة بالخروج من عمليات حفظ السلام، وسلّمنا أيضا بأهمية دور مجلس الأمن في بناء السلام. واليوم، إذ نسعى إلى تحديد نهج شامل لتحقيق السلام والأمن والاستقرار لشعوب ومناطق العالم، فإننا نكمل الدائرة، إذا صح التعبير.

لقد درسنا في المناقشات السابقة، بدرجة ما، كيف أن الأسباب الأساسية للصراعات المميتة تظهر في نهاية الأمر في اندلاع الحرب، مسببة ما لا يحصى من الوفيات والمعاناة الإنسانية والدمار الاقتصادي. وقد رأينا من تجاربنا ومن استعراضاتنا للكثير جدا من حالات الصراع كيف أن العديد من هذه الأسباب ظل بلا تغيير في أعقاب إراقة الدماء والتدمير. ورأينا كيف أن الصراعات المميتة تنشب من جديد، من نفس الأسباب التي بدأت منها أولا، حتى بعد التزام الأطراف المتحاربة بعملية للسلام. وقد تعلمنا دروسا من النجاحات والاخفاقات، وينبغي لمناقشة اليوم - كما نصحتمونا سيدي الرئيس - أن توجهنا نحو اتباع نهج شامل لبناء السلام تدخل فيه أجهزة الأمم المتحدة، وصناديقها، وبرامجها ووكالاتها، والمؤسسات المالية الدولية، فضلا عن المنظمات والمؤسسات السياسية والاقتصادية الإقليمية، كشركاء في نهج متكامل وكلي لبناء السلام.

واسمحوا لي أن أدلي ببضعة تعليقات وجيزة بشأن العناصر التي يرى وفدي لا غنى عنها لإنجاح بناء السلام، وهي: أين ومتى ينبغي أن ننشغل ببناء السلام؛ ومن سينفذه؛ وبعض الأدوات التي يمكن أن تستعمل بصورة ناجحة.

نتيجة للعجز عن معالجة أسباب الصراعات المميتة تتطور حالات صراع يمكن لولا ذلك العجز اتقاؤها. وبينما نفكر غالبا في بناء السلام في سياق حالات ما بعد الصراع، يفترض وفدي أن بناء السلام يمكن ويجب أن يطبق في منع نشوب الصراع. والقضاء على أسباب الصراع يقتضي بالضرورة بناء المجتمعات لتكون قادرة على احترام حكم القانون، والتقيد بالقواعد الدولية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للقضاء

على المعاناة الإنسانية من الفقر والمرض. هذه من ضمن التحديات التي تواجه المجتمعات في حالات ما قبل الصراع وما بعده.

لهذه الأسباب ولأسباب أخرى كثيرة، يتعين على المجتمع الدولي أن ينظر إلى بناء السلام إزاء هذه الخلفية. وإذا ما اعتمد المجتمع الدولي منحى عمليا في التصدي للصراعات بدلا من عدم الاستجابة للصراعات إلا بعد أن تحدث، فإنه سيمنع إزهاق الأرواح وتعرض ملايين الأشخاص للمعاناة، ويمكن للموارد المستخدمة في إعادة تعمير وإنعاش المجتمعات التي دمرها الصراع أن توجه إلى برامج مفيدة تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

وأثناء سعي الأمم المتحدة وشركائها إلى صنع السلام في حالات الصراع، ينبغي أن تعلن فوائد السلام بوضوح للأطراف المتحاربة. وتشمل هذه الفوائد بطبيعة الحال المنافع التي تعود على جميع الأطراف في بناء السلام بعد انتهاء الصراع. وهذا يؤكد أهمية تقديم استراتيجيات لبناء السلام أثناء عملية المفاوضات وإدراج برامج لبناء السلام منذ البداية الأولى لاتفاقات السلام. ونحن بهذا الصنيع سنستطيع أن نوضح للأطراف المحاربة فوائد السلام التي ستعود عليهم بالمنفعة، مما يوفر مزيدا من الإغراءات للتسوية السلمية للمنازعات.

ويجب علينا أن ننظر في كيفية ضمان أن تترك استراتيجياتنا الخاصة ببناء السلام أعظم الأثر. ويبدو في أغلب الأحيان أن المجتمع يحبذ نهجا يبدأ من أعلى إلى أسفل لبناء السلام. وتميل الجماهير العريضة من السكان إلى الاعتقاد بأنه، فيما عدا المساعدة الإنسانية، فإن عملية بناء السلام تُفرض عليها، دون مراعاة لاحتياجاتها الهيكلية والمجتمعية المحلية في كثير من الأحيان، مع إغفال هذه العملية لأهمية المجتمع المدني والدور الهام الذي تؤديه المنظمات غير الحكومية الشعبية. ولهذا السبب، ولأسباب غيره، يجب علينا التسليم بأن عملية بناء السلام لا تنتهي بتوقف الأعمال القتالية وإجراء الانتخابات، في حين لا تزال الأوضاع المؤدية إلى الصراع كما هي. ولدينا أمثلة على ذلك في غينيا - بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى. ومع أن من الواضح أن هذه الخطوة في العملية الديمقراطية تشكل عنصرا هاما في عملية التعمير وفي إقامة مؤسسات الحكم، ما زال يلزم عمل الكثير على المدى الطويل. فكثيرا ما يبدو المجتمع الدولي وكأنه مستعد لإنفاق الموارد على حفظ السلام، دون أن يتوافر لديه نفس القدر من الاستعداد لإنفاق موارد مماثلة على بناء السلام.

ويجب علينا ونحن نلتمس الإجابة على كيفية تحقيق بناء السلام بشكل فعال أن نحدد بوضوح الأدوار التي يضطلع بها كل من الشركاء في هذه العملية. فمع أنه من الضروري التنسيق بين الأنشطة التي يقومون بها تجنبا لتضارب المصالح والإهدار والازدواجية، ثمة حاجة إلى تحقيق التكامل التام بين البرامج الرامية إلى بناء السلام ضمانا لفعاليتها. ويقع على عاتق الأمم المتحدة، من خلال أجهزتها ووكالاتها ومن خلال أمينها العام على وجه الخصوص، القيام بدور محوري في عملية التنسيق والتكامل. ولا تقل عن ذلك أهمية الأدوار التي يجب أن تضطلع بها المؤسسات والمنظمات الإقليمية في حفظ السلام، سواء في مرحلة ما قبل الصراع أو في مرحلة ما بعد انتهائه. بيد أنه يتعين أن يتوافر لهذه المؤسسات والمنظمات الإقليمية التجهيز والهياكل المناسبة وأن تزود بالموارد الكافية للوفاء بمسؤولياتها. ومن هنا فإن الوقت مناسب للغاية للاجتماع الذي سيعقده الأمين العام خلال اليومين القادمين بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ونتطلع إلى أن نُحاط علما بما يتمخض عنه هذا الاجتماع من نتائج.

وأود أن أختتم كلمتي بإبراز بعض العناصر الهامة التي لا غنى عنها لنجاح المجتمع الدولي بصفة عامة فيما سيضطلع به من بناء السلام. فيجب علينا تعزيز الحكم الديمقراطي وسيادة القانون بكفالة أن تنمي برامجنا الاحترام لحقوق الإنسان ولحقوق الأقليات وللسلام العادل. ويجب أن نكفل تقديم المجتمع الدولي المساعدة للنظم الديمقراطية الناشئة، في حالات ما قبل الصراعات وما بعد انتهائها بما يؤدي للنهوض بالرخاء الاقتصادي والتنمية الاجتماعية على الأجل الطويل. ويجب أن نعمل على تعزيز قدرة الوكالات المالية والإنمائية الدولية على تركيز الاهتمام على تدابير بناء السلام في جميع مراحل انخراط بلد من البلدان في الصراع. ويجب علينا إتاحة الموارد الملائمة للمنظمات والمؤسسات الإقليمية لكي تتحقق لها الفعالية في جهود بناء السلام في مرحلة ما قبل الصراع وما بعده وخلال عملية السلام برمتها. ويجب أن نكفل شعور الدول بالأمن حين تتعرض للتهديد الخارجي وذلك لعلمها بأن المجتمع الدولي سيوفر الدعم اللازم لأمنها وسلامتها الإقليمية.

ويجب أن نكفل أيضا اعتماد مخصصات كافية في البرامج التي نصممها في حالات ما بعد انتهاء الصراع لنزع سلاح المحاربين السابقين ولتأهيلهم، وأهم من ذلك، لإعادة إدماجهم سياسيا واجتماعيا واقتصاديا في المجتمع. ويتعين علينا كفالة أن يعود استغلال الموارد الطبيعية بالنفع على الشعب بكامله في البلد المعني وأن لا يدعم الفاسدين في الداخل والخارج.

وختاما، فلن يكون للجهود التي نبذلها جدوى، مهما سلَّمنا بما يجب عمله لمعالجة كل حالة، ما دام المشتركون في هذه العملية يفتقرون إلى الإرداة السياسية وما دام المجتمع الدولي يفتقر إلى الالتزام الكامل، فكلاهما عنصر لا غنى عنه لنجاح عملية بناء السلام. وإذا جمعنا بين كل هذه الأشياء في نهج متكامل لبناء السلام، فسوف تتحقق في النهاية أشكال النجاح التي فاتتنا في الماضي.

الرئيس (تكلم بالعربية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أحيط المجلس علما بأني تلقيت لتوي رسالة من ممثل كرواتيا، يطلب فيها دعوته إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المعمول بها، أقترح، بموافقة المجلس، دعوة هذا الممثل للمشاركة في المناقشة، دون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود أي اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد سيمونوفتش (كرواتيا) المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

السيد كننغهام (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أهنئكم يا سيدي الرئيس على إعادة تركيز اهتمام المجلس على هذه المسألة الهامة، وعلى ورقتكم المفاهيمية التي يمكن لنا أن نضطلع من خلالها بمناقشة موضوعية. كما أود أن أوجه الشكر للأمين العام على وجوده معنا اليوم، وعلى ما قدمه من إحاطة إجمالية وعلى الجهود التي ما فتئ يبذلها لتحقيق التكامل بين حفظ السلام وبناء السلام.

ويشكل بناء السلام تحديا متعدد الأوجه، ونرى أن تعزيز حكم القانون في المؤسسات الديمقراطية والترويج لحقوق الإنسان أمران حيويان بالنسبة لفعالية بناء السلام. ويمكن أن تشمل تدابير بناء السلام أيضا المساعدة الغذائية والطبية، والاستعانة بالشرطة المدنية، ونزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، والنجاح في إعادة اللاجئين إلى الوطن، والتعمير، وإعادة إقامة المؤسسات

والعمليات الاقتصادية. وهذه كلها عناصر حاسمة في الانتقال بدولة من مرحلة ما بعد انتهاء الصراع إلى الاستقرار الدائم.

ويمكن تلبية هذه الاحتياجات عن طريق طائفة متنوعة من الوسائل الثنائية والمتعددة الأطراف. فالولايات المتحدة، على سبيل المثال، تدعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والتي تبذلها جميع الدول والمنظمات الإقليمية بغية تعزيز الاستقرار المستدام في أرجاء المعمورة. ونحن نشترك بنشاط في التدابير الوقائية وندعمها، أي التدابير التي تتخذ لتحديد أسباب الصراعات والتصدي لها قبل أن تتطور وتتخذ شكل العنف. ولا تزال المساعدة الإنمائية تشكل جزءا هاما من السياسة الخارجية للولايات المتحدة، ونرى أن الدور الذي تؤديه الولايات المتحدة حيوي سواء في عمليات حفظ السلام أو في بناء السلام بعد انتهاء الصراعات. ونحن نضطلع بهذا كله ضمن شواغلنا الدبلوماسية اليومية على نطاق العالم من خلال آليات متنوعة وباستخدام النطاق الكامل لمواردنا المخصصة للمساعدة.

ويجب ألا ننسى بالإضافة إلى ذلك أنه بينما تنطوي النزاعات بالتأكيد على أسباب هيكلية، فإن أسبابها المباشرة كثيرا ما تتمثل في الطموح الشخصي والجشع. إذ أن بعضا من أشد الصراعات استعصاء على الحل في الأعوام الأخيرة لم تقع في أفقر البلدان وإنما في أماكن غنية بمواردها. ومن ثم ينبغي لأنشطة بناء السلام أن تتعرض أيضا لحقائق الواقع السياسي وأن تحاول معالجتها.

ولا يشكل انتقال الدولة الخارجة من الصراع صوب السلام المستدام تقدما خطيا. بل هو عملية معقدة في ذاتها. فلا بد من الاضطلاع بتدابير بناء السلام أثناء تثبيت آليات حفظ السلام. بيد أن هذا لا يعني مسؤولية مجلس الأمن عن توجيه وكالات الأمم المتحدة المتعددة التي يجب أن تشترك في بناء السلام. وإنما يعني أنه لا بد لمجلس الأمن أن يدرك حين يصوغ الولايات التي يصدرها أن حفظ السلام بدون بناء السلام ليس سوى وصفة لتبديدٍ محتملٍ. والواقع أنه يجب في كثير من الحالات بناء السلام بشكل فعال ضمانا لإتاحة استراتيجية صالحة لخروج أفراد حفظ السلام.

وقد اتفق المجلس في الماضي على أن بعض تدابير بناء السلام تقع ضمن اختصاصه. ومن أمثلة ذلك أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة بناء قوات الشرطة المحلية. وقد ثبت أن هذه الجهود تيسر التنفيذ الفعال لعمليات حفظ السلام. وينبغي أن نستكشف تدابير مماثلة أينما كان ذلك مناسبا وكلما اقتضى الأمر.

وأشير في هذا الصدد إلى أن الولايات المتحدة أيدت بشدة أثناء المناقشات المتعلقة بتقرير الإبراهيمي زيادة قدرة الأمم المتحدة على النشر الميداني الفعال لقوات الشرطة المدنية. وبغض النظر عن البعثة، تقوم الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة بمساعدة وكالات الشرطة المحلية في أسرع وقت ممكن، على استئناف مسؤولياتها كاملة فيما يتصل بمهام القانون والنظام التي يقوم بها حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة. ولقد اقترح الإبراهيمي إنشاء وحدة قانونية تساعد إلى حد كبير في هذا الصدد. غير أننا لا نعتقد أن ولاية يأذن بها مجلس الأمن ينبغي أن ينصب تركيزها على التعمير والتنمية. ليست هذه مسؤولية مجلس الأمن.

ولكن علينا أن نسأل أنفسنا: "ما هو دور مجلس الأمن في بناء السلام؟" يتعين أن تعمل جميع عناصر منظومة الأمم المتحدة معا، كما أن المنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية والحكومات المانحة والمنظمات غير الحكومية جميعها تقوم بأدوار. ومن الواضح كل الوضوح أن الحاجة تدعو يقينا إلى تنسيق أفضل. من أجل هذا تتسم هذه المناقشة بالأهمية. وينبغي أن تتضح الرؤيا لمجلس الأمن كما ينبغي له أن يشجع، بل أيضا أن يصر على، الوضوح بشأن

هذه القضية. وبخلاف ذلك، لن يكون بالمستطاع تحقيق الإمكانات الكاملة لأفضل الإجراءات التي يتوخاها مجلس الأمن.

نحن بحاجة إلى أن نسأل مَن الذي ينبغي له أن يوجِّه مبادرات بناء السلام. هل ينبغي أن تكون هناك وكالة رائدة واحدة أو جهاز رائد واحد، أو أكثر؟ ما هي أنواع الجسور التي ينبغي تشييدها بين شتى إدارات الأمانة العامة والوكالات في مجتمع الأمم المتحدة الأوسع؟ وأخيرا، وحسبما أوصى تقرير الإبراهيمي، أين في الأمانة العامة ينبغي لنا أن ننشئ وحدة بناء السلام؟ هل ننشئها في إدارة عمليات السلام، أم في إدارة الشؤون السياسية أم في مكتب الأمين العام؟ وعلينا اتخاذ قرارات لكي نضع بناء السلام على المسار الصحيح على الفور.

وفي الختام، نحن نشجع جميع وكالات الأمم المتحدة، فضلا عن جميع الدول الأعضاء، على دعم الجهود التي يبذلها الأمين العام لتعزيز أنشطة بناء السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة وتعزيز التنسيق. ونؤيد المقترحات الرامية إلى إجراء أقصى قدر ممكن من المشاورات وتبادل المعلومات لكي يتسنى في جميع الحالات أن يتوفر لهذا المجلس ولجميع الأطراف الفاعلة المشاركة أفضل فهم ممكن للحالة على أرض الواقع، وللخطوات التي تتخذها كافة الأطراف الفاعلة كل في مجال اختصاصه وتفهّم العلاقة بين كافة تلك الخطوات وبين الاستراتيجية الشاملة لإرساء السلام وإقرار الأمن وبنائهما على الأجل الطويل.

السير جيرمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): شعرت ببالغ السرور للقرار الذي اتخذه الأمين العام بعقد اجتماع رفيع المستوى مع المنظمات الإقليمية بشأن اتباع نهج شامل نحو بناء السلام، إنها لفكرة ممتازة أن يقدم مجلس الأمن والدول الأعضاء آراءهم في ذلك الاجتماع. ولذلك نتقدم بالشكر لكم يا سعادة الرئيس، على مبادرتكم وعلى الأعمال التحضيرية التي قام بها وفدكم.

سوف يدلي ممثل السويد ببيان في وقت متأخر من مناقشتنا باسم الاتحاد الأوروبي، وتعرب المملكة المتحدة عن تأييدها التام لذلك البيان. ولكنني أود أن أدلي ببعض النقاط بصفتي الوطنية.

لقد قدمت الحجج منذ فترة من الوقت بما يفيد بأنه ينبغي أن تتبع الأمم المتحدة نهجا أكثر تكاملا للتصدي بطريقة متسقة للأسباب الجوهرية للصراعات. لقد حدد الأمين العام آراءه بوضوح هذا الصباح، وأنا أؤيد نهجه. ولكن المهمة تتجاوز قدرة مجلس الأمن أو المنظمة بأسرها. إذ يتعين على النظام الدولي بأسره أن يحسِّن من أدائه لعمله إذا أردنا إحداث أثر. وينبغي للأطراف الفاعلية الثنائية ووكالات الأمم المتحدة والمجلس والجمعية العامة أن تقوم بأدوارها.

ويتعين في الجلسة التي ستعقد غدا أن تتخذ قرارات بشأن الطريقة التي ستتبعها المنظمات الإقليمية في تطوير أدوارها الرئيسية. وينبغي أن يبدأ التعاون بالأعمال الضرورية من أجل تقاسم المعلومات والتحليلات. وينبغي توسيع نطاق قدرة المنظمات الإقليمية وذلك بمضاعفة الأعمال التي يقوم بها المبعوثون الخاصون، وينبغي تبادل الموظفين مع الأمانة العامة وإعداد برامج تدريب للمتخصصين والإعارات. وآمل في أن ينظر الاجتماع الرفيع المستوى في كل الخيارات.

وبصدد التحول النموذجي نحو اتباع نهج أكثر تكاملا فيما بين المؤسسات الدولية، يتعين علينا أن نقبل بأن التفريق الذي ذكر مرارا وتكرارا في الأشهر الأخيرة بين التنمية والأمن تفريق زائف. الصراع والفقر يغذيان بعضهما البعض؛ وكذلك لا بد أن يكون الحال بين إدارة الصراعات

والتنمية. علينا اتباع سياسات شاملة ومتكاملة تسلّم بالروابط بين حسم الصراعات، بما في ذلك السلام وتخفيف حدة الفقر، وتعزيز التعليم وتحسين الصحة.

كان الأمين العام على حق حينما أشار إلى التفريق بين الأنشطة الإنمائية في ظل الصراع وبين أعمال التنمية العادية. ولا بد أن ننظر في هذه المسألة بمزيد من التفاصيل. وفي هذا السياق، أرحب بحرارة بقرار تعيين وكيل للممثل الخاص في سيراليون لكي يشرف على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج حفظ السلام، بما في ذلك نزع السلاح وتسريح الجنود وإعادة الاندماج، وليعمل بصفته منسقا مقيما تابعا للأمم المتحدة، على حد سواء.

وهكذا فالسؤال هو كيف نطبق هذا النهج الجديد؟

المهمة الأولى هي تعميق تحليلاتنا. وسبلنا في تحديد الأزمات والاستجابة لها تميل إلى كونها سطحية وكيفما اتفق. ولا بد من توسيع نطاق التحليلات ليتجاوز نطاق الصراع لكي نحلل أسبابه الأساسية. هذا هو السبب الذي من أجله يعتبر الاقتراح المتضمن في تقرير الإبراهيمي بشأن وضع أمانة عامة للمعلومات والتحليلات الاستراتيجية اقتراحا صحيحا من حيث المبدأ. لأنه يؤدي إلى دمج مجموعة من المهارات المتوفرة في منظومة الأمم المتحدة تحت سقف واحد، لتقدم تماما نوع التحليلات الشاملة التي يحتاج إليها بشدة هذا المجلس والأمين العام. وينبغي أن نستفيد في الأشهر القادمة في وضع هيكل صحيح تم تدبره على النحو الكامل لتحقيق ذلك، بمنطق وتكلفة موارد يؤيدهما الجميع. ويتعين إشراك البلدان أو المناطق ذاتها المتأثرة بالصراعات في العملية. لقد بدأ القادة الأفريقيون، على سبيل المثال، في إيضاح مدى قوة اهتمامهم باتباع نهج متسق على النحو الأوفى.

وثانيا، يتعين تطبيق النهج المتكامل على الأعمال الهامة التي تقوم بها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات المشاركة لها في الميدان. وثائق المعلومات الأساسية للاجتماع الرفيع المستوى تقدم تفاصيل بشأن إطار العمل الاستراتيجي وآليات التقييم القطرية المشتركة، المصممة لتطوير استجابة دولية متسقة وفعالة لبلد معيّن في أزمة. ويبدو أن هذا النهج يبشر بالخير؛ ونحن بحاجة إلى مزيد من المعلومات بشأن كيفية مدى نجاح الآليات حتى الآن من حيث الممارسة وكيف يتسنى تطويرها. ونعرب عن اهتمامنا بخاصة بالتعجيل بالأعمال المتعلقة بشأن كيفية إعادة تشكيل حكم القانون في البلدان التي تمزقها الصراعات، وسوف يوضح بيان الاتحاد الأوروبي هذه النقطة بالتفصيل. ومن الضروري أن تضطلع الشرطة والسلطة القضائية بأعمالهما على جناح السرعة مرة أخرى ولا بد من أن يقدم الأشخاص الذين يرتكبون أعمالا عدوانية إلى العدالة لمحاكمتهم.

وثالثا، يتعين مضاهاة التنسيق على أرض الواقع بالتنسيق في المركز. يتضمن تقرير الإبراهيمي توصية رئيسية في الفقرة ٤٧ (د)، تفيد بأنه ينبغي للأمين العام أن يضع خطة شاملة من أجل تعزيز قدرة الأمم المتحدة على بناء السلام. وينبغي أن يقدم هذا المجلس اليوم آراءه بشأن ما ينبغي أن تتضمنه تلك الخطة.

الأساس الجوهري يكمن في فكرة مواصلة الأنشطة: وليست الوقاية من الصراعات، وحفظ السلام، وبناء السلام بأنشطة منفصلة؛ إنها أنشطة متشابكة تتفاعل مع بعضها البعض. ويتعين وقف التناحرات والغيرة بين القائمين بأدوار مختلفة في منظومة الأمم المتحدة، ولا بد من تضمين المنظمات الإقليمية والبلدان المانحة في الاستراتيجية. وتتسم قيادة الأمين العام ونشاطه في هذا السياق بالحيوية، ونعرب عن تأييد المملكة المتحدة له. ومن المفيد، على سبيل المثال، فيما يتعلق بكل نزاع رئيسي في العالم النامي – وتذكروا أن

٢٠ بلدا من الـ ٣٨ بلدا التي هي من أفقر البلدان تشهد حاليا صراعا أو أنها شهدت في وقت متأخر صراعا - أن تضع تلك البلدان نهجا جماعيا في المقر يجمع كافة الأطراف الرئيسية معا للعمل بصورة تشغيلية.

من أجل هذا تؤيد المملكة المتحدة بقوة مفهوم فرق العمل المتكاملة للبعثة، المتضمن أيضا في تقرير الإبراهيمي. ومما يؤسف له أن الأمانة العامة لم تتح لها حتى الآن الفرصة لإنشاء فريق عمل، بالرغم من تأييد مجلس الأمن والجمعية العامة لذلك. وهناك عدد من البعثات الحالية التي يمكن أن تستفيد من اتباع نهج كهذا، ليس أقلها بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، ومن المحتمل أن تستفيد منها أيضا بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويمكن لمجلس الأمن ذاته أن يقدم معلومات لتلك العملية من خلال فريقه العامل المعني بحفظ السلام.

وهنا، اسمحوا لي أن أخرج عن النص لبعض الوقت كي أقول كلمة عن مجلس الأمن نفسه في هذا الصدد. فلا شك أن مجلس الأمن هو منظمة مركزية لبناء السلام، بيد أنه لا يستطيع أن يحرز نتائج في حد ذاته. ونحن لسنا ماهرين بصفة خاصة في التنفيذ والمتابعة. وأحد المقاصد الرئيسية لاقتراح المملكة المتحدة الرامي إلى إنشاء فريق عامل يعنى بحفظ السلام هو بالضبط معالجة تلك المسألة ألا وهي إقامة ترابط مع أجزاء أخرى في المنظومة والتركيز على التنفيذ والمتابعة. وبيان الاتحاد الأوروبي يتضمن بعض الأفكار الجيدة وكذلك بيان السفير لفيت الذي استمعنا إليه للتو بشأن كيفية الشروع في ذلك. ويتعين علينا أن نتذكر أن عدم متابعتنا وعدم تنفيذنا لما تتضمنه قراراتنا يعرقل عمل منظومة الأمم المتحدة بأسرها بسبب الدور المركزي الذي يضطلع به مجلس الأمن. ونحن نؤيد ذلك الدور المركزي، لكننا لا ننفذ عملية التنفيذ بشكل كامل. ولا يسعنا أن نتجاوز مسؤولياتنا الرسمية؛ وعلينا أن ننسق. ولكن إذا فشلنا في العمل وفقا لمسؤولياتنا الرسمية، فإن ذلك يشكل عبئا على بقية أجزاء المنظومة.

ورابعا، يجب أن تتحمل الدول الأعضاء مسؤوليتها عن تحقيق الانصهار في الداخل وفيما بينها على حد سواء. ولا بد لوزارات الخارجية والمالية والتنمية أن تقيم اتصالا فيما بينها. وإدراكا لهذا الأمر، أنشأت حكومة المملكة المتحدة مؤخرا صندوقا عالميا لمنع الصراعات، تموله ميزانيات إدارات عديدة. وهذا يمثل إقرارنا بالحاجة إلى زيادة التضافر في التصدي للصراعات. ونحن حريصون على النظر في أية تدابير فعالة لبناء السلام يمكن أن يمولها هذا الصندوق.

وعندما تكلمت في المناقشة المفتوحة التي أجراها المجلس في تموز/يوليه الماضي عن منع الصراعات المسلحة، قلت إن الوقت قد حان لترجمة أقوالنا إلى أفعال. والطريق طويل أمامنا، لكنني أشير، مع الشعور بالتشجيع، إلى مثال حدث مؤخرا يتعلق ببدء تصويبنا للأمور. وهنا، سأختصر في ملاحظاتي المكتوبة.

وإنني أشير إلى التجربة التي مرت بها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، والمناقشة التي أجريناها بتاريخ ٢٦ كانون الثاني/يناير عندما اتضح من الإحاطة الإعلامية التي قدمها سيرجيو فييرا دي ميللو أن عملية التخطيط الإنمائي المنسق تدخل في مجمل العملية التي تضطلع بها البعثة. وأعتقد أن التجربة أخذت تؤتي ثمارها. ولم نركز في تلك الجلسة على الحاجة إلى بناء القدرة في تيمور الشرقية فحسب، ولكن خوسيه راموس - أورتا أكد بالمثل على الحاجة إلى إحلال الأمن في تيمور الشرقية إذا أريد لهذا الجهد أن يكون له أثر دائم. وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية بعيدة بالتأكيد عن كونها بعثة مثالية. فقد واجهت وستظل تواجه بعض المشاكل الخطيرة. ولكن يجب أن نرحب أيضا بنهجها المتكامل. وفيما ننظر في التخطيط

لإنشاء بعثة لمتابعة الوضع هناك، وهذا بالتأكيد سيحتاج إلى عنصر لحفظ السلام وإلى شرطة مدنية، فضلا عن بناء القدرة – لا بد لنا أن ننظر أيضا إلى الماضي ونطبق الدروس التي تعلمناها من تيمور الشرقية على ما تبقى من أعمالنا.

إن التقرير الذي ستصدره اللجنة التنفيذية للسلام والأمن في آذار/مارس عن بناء السلام، فرصة طيبة لممارسة هذا النوع من تطبيق الدروس المستقاة. والمملكة المتحدة ملتزمة بالمساعدة على أن يتضمن التقرير استنتاجات عملية وتطلعية، وذلك يعني إجراء جرد لما حققناه. ولا بد أن نتأكد من مراعاة الآراء الإقليمية المتعلقة بمنع الصراعات وبناء السلام. لذلك نؤيد عقد سلسلة من الحلقات الدراسية على نطاق العالم في الأسابيع الستة المقبلة، بقيادة أكاديمية السلم الدولية، التي ستساعد على تطوير هذه الفكرة. والحلقة الدراسية التي ستعقد في نيويورك بتاريخ ١٢ آذار/مارس ستكمل المجموعة. وسنرسل، أي أكاديمية السلم الدولية ونحن ، المزيد من التفاصيل إلى الزملاء.

ويحدوني الأمل في أن تساعد هذه المناقشة العاملين في اللجنة التنفيذية للسلام والأمن على كتابة التقرير في التركيز على المقترحات العملية لتحسين استراتيجيات الأمم المتحدة لبناء السلام. فما هي العناصر الرئيسية لبناء السلام؟ وما هي أفضل الأطراف الفاعلة لتنفيذها؟ وكيف يمكن تحسين التنسيق ضمن منظومة الأمم المتحدة؟ وما هي الأدوار التي تضطلع بها اللجنة التنفيذية للسلام والأمن ووحدة بناء السلام التابعة لإدارة الشؤون السياسية؟ فإذا وفر التقرير إجابات واضحة على هذه الأسئلة، سنتمكن بشكل أفضل من أن نخطو خطوة كبيرة إلى الأمام في تحسين قدرة الأمم المتحدة في هذا المجال الأساسي، وفي توحيد جميع الأطراف الرئيسية في ميدان بناء السلام في وحدة متماسكة.

السيد محبوباني (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة الحسنة التوقيت والهامة، فضلا عن توزيع ورقة معلومات أساسية مفيدة جدا عن موضوع بناء السلام. وعلى غرار زملائي، أود أن أرحب بالأمين العام الذي يدل بوجوده هنا على أهمية الموضوع قيد المناقشة.

ولو حاولنا قبل عشر سنوات بالتحديد أن نجري هذه المناقشة المفتوحة، لتملك أعضاء مجتمع الأمم المتحدة الدهشة. فمفهوم بناء السلام لم يكن معروفا تماما في ذلك الوقت. ولكن في العقد الماضي، وبعدما أجرت الأمم المتحدة عمليات رئيسية في كمبوديا وموزامبيق وتيمور الشرقية وكوسوفو، يبدو أننا بتنا نعلم ما تشير إليه عبارة بناء السلام.

إننا نرى أن أفضل تحديد وحيد لهذه العبارة قدمه الأمين العام، السيد كوفي عنان، في تقريره (A/51/950) لعام ١٩٩٧ المعنون ”تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح“. فالفقرة ١٢٠ من ذلك التقرير تنص على ما يلي:

> ”وقد ينطوي بناء السلام على إنشاء أو تعزيز المؤسسات الوطنية؛ ورصد الانتخابات؛ وتعزيز حقوق الإنسان؛ وتوفير برامج إعادة الإدماج والإنعاش؛ وتهيئة الظروف المواتية لاستئناف التنمية. وبناء السلام لا يحل محل الأنشطة الإنسانية والإنمائية الجارية في البلدان الخارجة من الأزمات، بل إنه يستهدف تعزيز هذه الأنشطة وإدخال أنشطة إضافية أو إعادة توجيه الأنشطة الموجودة التي تحد من خطر استئناف الصراع وتساهم في تهيئة أفضل الظروف المؤدية إلى المصالحة والتعمير والإنعاش“.

واليوم، فإن أفضل مثالين نشطين هما بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وإدارة الأمم المتحدة

الانتقالية في تيمور الشرقية. ففي هاتين العمليتين الكبيرتين لحفظ السلام، توفر الأمم المتحدة إدارة مدنية مؤقتة، إلى جانب مجموعة شاملة من إجراءات بناء السلام، تعنى بإنشاء أنظمة اجتماعية بأسرها ومؤسسات حكومية من العدم. فهذه المهام ليست سهلة. وأفضل سابقة تاريخية عن هذه العمليات الواسعة النطاق قد تكون العمل الذي تم الاضطلاع به في إطار خطة مارشال بعد الحرب العالمية الثانية.

وعلى الرغم من المثالين النشطين عن تيمور الشرقية وكوسوفو، لا يزال هناك ارتباك في فهم عبارة ''بناء السلام''. وبغية توضيح مفهومها بعض الشيء، قد يكون من المفيد التمييز بين ما أسميناه مراحل العمل الثلاث.

فخلال المرحلة الأولى، وبعدما يعمل صراع ما على تمزيق الأرض أو البلاد، وبوجود رغبة في إعادة إحلال السلام بمساعدة المجتمع الدولي، تعمد الأمم المتحدة إلى إنشاء عملية لبناء السلام. وخلال المرحلة الثانية، بغية كفالة أن يتجذر السلام بشكل دائم، يجري إنشاء عنصر لبناء السلام. وهنا أيضا، وحيث أن عمليتي تيمور الشرقية وكوسوفو هما عمليتان كبيرتان نسبيا، ينبغي ألا نستبعد إمكانية إنشاء عمليات صغيرة. فعلى سبيل المثال، العمل الذي يضطلع به حاليا لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى يظل عملا هاما. وخلال المرحلة الثالثة والنهائية، يمكن للبلد أو الإقليم - لو نجحت المرحلتان الأوليان- أن يعمل على بناء الدولة بنفسه، بمساعدة معتادة من المجتمع الإنمائي. وهنا أيضا، كمبوديا وموزامبيق توفران أفضل مثالين على النجاح النسبي في بناء الدولة بعد انتهاء الأمم المتحدة من بناء السلام.

وثمة سبب جلي لتوضيح هذا المفهوم يتمثل في إزالة الخطأ الذي برز في بعض المناقشات الأخيرة، ومفاده أن الأمم المتحدة تتجاوز ولايتها عندما تمضي إلى بناء السلام.

وعلى الصعيد المفاهيمي، لربما أمكننا أن نقدم بعض التوضيح عن عبارة ''بناء السلام''. وعلى الصعيد العملي، يمكن مع ذلك لعبارة بناء السلام أن تكون مربكة وصعبة على حد سواء. وبناء سلام دائم بعد صراع مستمر ومؤلم عملية متأصلة الصعوبة. فنحن بشر؛ ونرى من الصعوبة أن نصفح وأن نعيش في سلام مرة أخرى مع جيران لعلهم سببوا لنا الألم والمأساة في حياتنا.

وهنا أيضا، أعتقد أن الأمين العام قد أشار كذلك إلى الصعوبات التي تعوق لأْم الجراح التي تسبِّبها الحروب عندما تكلم في وقت سابق اليوم.

ونظرا لصعوبة مثل هذا العمل، فقد حاولت سنغافورة أن تقدم إسهاما متواضعا في هذا الميدان، وذلك بقيامها بعقد مؤتمر في سنغافورة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ بشأن موضوع ''حلقة الوصل بين حفظ السلام وبناء السلام''. وقد شارك في تنظيم هذا المؤتمر معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، ومعهد الدراسات السياسية في سنغافورة، ومعهد الشؤون الدولية في اليابان.

وقد تم تجميع جميع الكلمات التي أُلقيت والبحوث التي قُدمت مع ملخص للمناقشات ولتوصيات الرؤساء المشاركين للمؤتمر في كتاب. ويسعدني أن أعرضه عليكم هنا. ولعل بعضكم يتذكَّر أننا طرحنا هذا الكتاب بالفعل في بعثة سنغافورة في تشرين الأول/أكتوبر الماضي. ونحن نزكِّي هذا الكتاب لكل الذين يقومون بإجراء أبحاث أو يعملون في مجال بناء السلام، نظرا لأنه يتضمن تفاصيل تاريخية وتأملات تستلفت النظر يمكن أن ترشدنا في عملنا. والواقع أنني أعتزم أن أقتبس بعض الأفكار التي وردت في ذلك الكتاب في بقية ملاحظاتي صباح اليوم.

وعلى سبيل المثال، عندما تكلم السيد جاك فورستر نائب رئيس لجنة الصليب الأحمر الدولية، فإنه شدد على أن

الهدف من بناء السلام هو تحقيق سلام مستدام طويل المدى. ولتحقيق ذلك الهدف، قال إنه يتعين علينا أن نعالج الأسباب الجذرية للصراعات من أجل الشروع في ''دورة فعالة لبناء سلام مستدام ذاتيا في نهاية المطاف''.

وحذر نائب رئيس جامعة الأمم المتحدة راميش ثاكور من الحلول المتعجلة، وقال: ''إن متطلبات تحقيق السلام المستدام تختلف عن متطلبات الإسعافات الأولية أو الاستجابات لعمليات إطفاء الحرائق''. وأكد أيضا على أن ''التوصل إلى اتفاق سلام لا يكون حلا ما لم يستمر إلى نهاية المشوار''.

وقد حضر السيد الأخضر الإبراهيمي أيضا ذلك المؤتمر، ويسرني أنه موجود معنا هنا صباح اليوم. وأعتقد أنه عندما تكلم في سنغافورة فإنه أكد على ضرورة قيام المجتمع الدولي بتوفير الموارد الكبيرة البشرية والمادية اللازمة لبناء السلام.

وقد كان الموضوع الرئيسي الذي تردد في كل ملاحظاتهم أنه لكي تنجح الأمم المتحدة في جهودها الرامية إلى بناء السلام يتعين عليها أن تهيئ الظروف اللازمة لتحقيق السلام والتنمية على حد سواء. فعندئذ فقط سيكون بوسعها الخروج من الساحة بعد أن عرفت أنها أنجزت مهمتها. وأنها أنجزتها بشكل طيِّب. ولا يمكن أن نكون مغالين عندما نقول إنه لو سُحبت بعثة ما لحفظ السلام في وقت مبكر جدا، فإن هناك خطرا حقيقيا بأن الصراع الذي نُشرت تلك البعثة من أجل حسمه قد يندلع مرة أخرى، ويصبح أسوأ مما كان عليه الحال قبل إنشاء عملية حفظ السلام تلك. ومن شأن هذا ليس فقط إبعادنا عن أي حل محتمل للمشكلة، بل أيضا إلحاق الضرر بمصداقية الأمم المتحدة ذاتها. لذلك يكون من الأهمية بمكان أن يستمر في هذا المسار مجلس الأمن، والأمم المتحدة، والمجتمع الدولي، وكل الأطراف الفاعلة الأخرى المشتركة في عملية بناء السلام. وهنا، يسرني مرة أخرى أن المتكلمين الآخرين قد أشاروا إلى هذه النقطة في ملاحظاتهم التي أدلوا بها في وقت سابق من هذا اليوم.

لقد أكد عدة متكلمين آخرين في المؤتمر على ضرورة قيام جميع أعضاء أسرة الأمم المتحدة المشتركين في عملية بناء السلام بالعمل سويا. وعلى سبيل المثال، وجَّه جوناثان مور الأستاذ بجامعة هارفارد تحذيرا قال فيه:

''لم تصل بعد، وأكرر عبارة 'لم تصل بعد'، ثقافة ومناخ التعاون والتشارك، والاحترام والتعزيز المتبادلين فيما بين شتى أجهزة أسرة الأمم المتحدة التي تتلاقى في الأزمات المعقدة إلى الحد الذي يكفي لضمان وجود علاقة مثمرة بين حفظة السلام وبناة السلام''.

وردد نفس هذه الشواغل السيد دافيد مالون، رئيس أكاديمية السلام الدولية - وقد أشار إليه السفير غرينستوك أيضا - ولاحظ أن عالم بناء السلام يتسم بشكل متزايد ''بتعدد الأطراف الفاعلة التي لها ولايات متداخلة وأحيانا متعارضة وكلها تتنافس على موارد شحيحة وكل منها يسعى لأن يكون له دور مركزي وظهور ملحوظ''. وأضاف قائلا:

''ونتيجة لذلك، أصبح من الصعب بشكل متزايد أن تتمكن الأمم المتحدة أو الأطراف الفاعلة الدولية الأخرى من وضع استراتيجية متماسكة، ناهيك عن تنفيذها، من أجل توطيد ما تم إحرازه خلال المفاوضات''.

وشدد متكلمون آخرون على الحاجة إلى أن تعمل الأمم المتحدة عن كثب مع مؤسسات بريتون وودز من أجل ضمان استدامة عمليات بناء السلام على المدى الطويل.

وبالتالي، عندما قدم الرؤساء المشاركون للمؤتمر النتائج التي خلصوا إليها، كان من النقاط الأساسية التي شددوا عليها ضرورة

”وضع نهج متكامل لتصميم وبناء بعثة الأمم المتحدة المعنية، بما في ذلك عنصري حفظ السلام وبناء السلام؛ ووجود رؤية مشتركة لدى جميع الوكالات المشتركة في العملية عن أهداف البعثة حتى يمكن تلافي الازدواجية التي لا ضرورة لها في الجهود؛ وضمان وجود عنصر المصالحة في عملية بناء السلام، الذي يمكن فيه تيسير السلام بين الأطراف المتحاربة؛ وقيام مجلس الأمن، ومؤسسات بريتون وودز، ومجتمع المانحين بتزويد بعثة الأمم المتحدة بما يلزم من الموارد المالية الضرورية والمهارة والوقت لإنجاز ولايتهما“.

يتضح من جميع الملاحظات التي سردناها أنه لكي ينجح المجتمع الدولي في الوفاء بالمسؤوليات الرئيسية لبناء السلام، فإنه يتعين على جميع المؤسسات المتعددة الأطراف الرئيسية أن تتعلم كيف تعمل معا كفريق تحت قيادة الأمم المتحدة. وهنا أيضا، يسرني أن عدة متكلمين قد تطرقوا إلى هذه النقطة؛ ويسرني بشكل خاص أن السفير غرينستوك أكد هذه النقطة في ملاحظاته اليوم. ونحن نرى أن هذا المطلب يكون صحيحا أيضا عندما ننتقل من مرحلة بناء السلام إلى مرحلة بناء الأمة، وهي المرحلة الثالثة في هذه العملية. وكما قال رئيس وزراء بلادي في قمة الألفية

”يجب أن توفر الأمم المتحدة القيادة داخل مجتمع المنظمات المتعددة الأطراف لمساعدة البلدان الفقيرة أكثر من غيرها على إيجاد القدرة على الاستفادة من العولمة وثورة المعلومات. فقد أنشئت الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وعدة منظمات دولية أخرى في حقبة مختلفة، للتصدي لتحديات مختلفة. ويتعين علينا تحديثها، علاوة على ذلك، هذه المؤسسات تعمل كل على حدة وليس كفريق. واليوم، ثمة حاجة ماسة إلى تنسيق جهودها. وعليها أن تعمل معا لتقييم ما تحتاج إليه الأمم الأفقر من غيرها للتطور في هذه الحقبة الجديدة. وعليها أن تضع برامج منسقة لبناء القدرات من أجل العولمة وثورة المعلومات. وأدعو الأمين العام إلى إجراء حوار منتظم بين المنظمات المتعددة الأطراف لتحقيق مثل هذا التنسيق.“ (A/55/PV.5، ص ٤٠)

ونأمل أن يتولى الاجتماع رفيع المستوى الذي سيعقد غدا والذي سيشترك فيه رئيس مجلس الأمن، معالجة بعض هذه النقاط. ونعتقد أنه لو أمكن لكل هذه الوكالات أن تتعود على التعاون في مجال بناء السلام الصعب، فإن ذلك قد يرسِي الأسس اللازمة لتعاون أوثق وأوسع في مجالات أخرى أيضا.

الرئيس (تكلم بالعربية): أشكر ممثل سنغافورة على لفت انتباهنا إلى الوثيقة الهامة المتعلقة بمؤتمر سنغافورة.

السيد فالديفييزو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): أود أن أشكر رئيس مجلس الأمن على اتخاذه المبادرة الممتازة المتمثلة في إجراء هذه المناقشة المفتوحة التي تتناول بندا يهم جميع أعضاء الأمم المتحدة. وهي تتيح لنا الفرصة لتسليط الضوء على الأهمية المتعاظمة للنُهج المتعددة الأبعاد لحسم الصراعات واتقائها.

ويواجه مجلس الأمن تحديات كبرى في الإدارة المعقدة للصراعات الحالية. ونأمل في أن تفيد مناقشة اليوم هذا الجهاز والأجهزة الأخرى ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، ونحن نجري هذه الدراسة الهامة للخبرات المكتسبة

والدروس المستفادة والسبل التي يمكن أن تؤدي إلى تحسين عمليات اتقاء الصراعات وبناء السلام أيضا.

إن المسؤولية عن صون السلام لا يمكن النظر فيها بمفردها وإنما يُنظر فيها كجزء من عملية أوسع تتراوح بين الدبلوماسية الوقائية وبناء السلام بعد انتهاء الصراع. ولكي نفهم هذه الحالة المعقدة لا بد لنا من أن ننظر في حقيقة أن مجلس الأمن هو الطرف الفاعل الوحيد، ولكنه يصبح في بعض الأحيان الطرف الأقل فاعلية بين المشاركين في عملية بناء السلام. كما أن أرجحية الصراعات داخل الدول وسط المطالب المعقدة من النوع المتصل بأسباب دينية وتفوُّق عرقي وكراهية للأجانب تعني أن عملية بناء السلام أصبحت أكثر تعقيدا، وأطول أجلا، وأكثر اتساما بالمثابرة، وهي تؤدي أحيانا إلى إحساس بعدم الارتياح بين الذين يتوقعون نتائج فورية أو ملموسة في الأجل القصير.

وفي مثل هذه الحروب والصراعات الداخلية، فإن بناء السلام غالبا ما يحدث بعد أن تكون الأطراف المعنية قد اتخذت من التدابير ما يشكل انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، مما قد ينطوي على عواقب وخيمة بالنسبة للسكان المدنيين. ويحتاج الأمر إلى جهد دؤوب لإعادة بناء النسيج الاجتماعي وتهيئة الحد الأدنى من الظروف للتعايش.

إن مسألة بناء السلام لها أعداء، وقد يكون من بينهم أفراد، أو أعمال تجارية، ومنظمات وحكومات ممن لا يرغبون في الهدوء والاستقرار. ويقع معظم اللوم على المتورطين في الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، لأن بناء السلام عمل سيء بالنسبة لهم.

ونظرا للعلاقة القوية بين الوقاية من الصراع من ناحية، وصون السلم وبناء السلام من ناحية أخرى، يجب دراسة هذه الأمور معا والتعامل معها بصورة شاملة. وهناك الكثير من الدراسات والتقييمات لأسباب الصراعات؛ وإليها يعود جانب من الفضل في ذلك التقدم الكبير الذي حققته الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي في انتهاج النهج المختلفة للوقاية من الصراع. ولكن بالرغم من تشخيص أسباب الصراع، وبالرغم من الصيغ الواسعة والنهج الشاملة للوقاية من الصراع، إلا أن هناك عناصر من شأنها أن تحبط هذه النوايا الحسنة. ولا يمكن أن تنجح الوقاية من الصراع أو بناء السلام دون وجود إرادة سياسية صادقة لدى جميع الأطراف، بما في ذلك المسؤولون عن صون السلم، والوسطاء الدوليون وأطراف الصراع.

وليس ثمة شك في أن بناء السلام يمثل تحديا أكثر تعقيدا وصعوبة مما قد يبدو، وهو ما أثبتته التجربة. وإن إعادة بناء المجتمعات التي عانت ويلات الحرب أو تتحمل تبعات الصراع – الصدمة النفسية الاجتماعية، الافتقار إلى الموارد، وهشاشة المؤسسات والارتباك السياسي – تتطلب جهدا مستمرا طويل الأجل. ولكن لسوء الطالع، فإننا نرى دوما التزامات اعتباطية، قصيرة الأجل، ضعيفة التنسيق، من جانب المنظمات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الدولية والأطراف الأخرى ذات الصلة. فالاستدامة والإرادة السياسية هما العنصران الأساسيان اللازمان لنجاح بناء السلام.

ولقد تضمنت جهود مجلس الأمن السابقة ذات الولاية الواسعة الشاملة لإعادة البناء ناميبيا، والسلفادور، وكمبوديا وموزامبيق، وأخيرا في تيمور الشرقية وكوسوفو. والقاسم المشترك الوحيد الذي يجمع بينها هو الولايات الشاملة، والتي تتضمن مهاما مثل: إعادة تنظيم وتدريب قوات الشرطة؛ وإصلاح النظام القضائي؛ ووضع القوانين والنظم في المجال الاقتصادي والاجتماعي أو المساعدة في ذلك؛ وتقديم العون في تنفيذ الإصلاح الزراعي؛ ومراقبة الانتخابات؛ والإشراف على إدارات الحكومة الانتقالية؛

وتوفير الغذاء ومياه الشرب وخدمات الصحة العامة والمرافق الصحية؛ ورصد حقوق الإنسان. وإذا كان مجلس الأمن قد حالفه التوفيق في صياغة هذه الولايات الشاملة، فإننا نتساءل لماذا كانت النتائج شديدة التباين، مع تحقيق قدر من النجاح في بعض الحالات وفشل ذريع في حالات أخرى.

وبغية الاستجابة لهذا الشاغل، يود وفدي أن يتقدم ببعض العناصر الأساسية التي نتمنى أن نراها وقد انعكست في البيان الرئاسي الذي سيتم اعتماده في نهاية مناقشة البند المدرج في جدول الأعمال اليوم.

أولا، أن بناء السلام عملية طويلة الأجل وقد لا تؤدي النتائج الإيجابية قصيرة الأجل بالضرورة إلى نجاح مطلق.

ثانيا، إن هذه المهام لا يحتاج تنفيذها أساسا إلى الأمم المتحدة؛ بل إنه حسب ظروف معينة، يمكن أن تكون المنظمة الرائدة منظمة إقليمية.

ثالثا، إن التزام المانحين تجاه عمليات بناء السلام يجب أن يكون مستداما وطويل الأجل.

رابعا، يمكن للأمين العام أن ينسق عملية إعداد خلاصة وافية للدروس المستفادة على مدى العقدين الماضيين، رهنا بإسهامات الحكومات الوطنية، والمنظمات الإقليمية، ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المتخصصة.

خامسا، يجب أن توضع لكل حالة استراتيجية من شأنها كفالة الموارد والأفراد اللازمين لإتمام عملية بناء السلام.

سادسا، يمكن للأمين العام في كل حالة أن يحدد مجموعة من البيانات القياسية الموضوعية الدالة على إتمام بناء السلام؛ ومن شأن ذلك تحاشي إنهاء التفويضات قبل أوانها، الأمر الذي قد يؤدي إلى بذر بذور صراع جديد.

إن السلام ليس مجرد غياب الصراع. فالسلام ثقافة، وأسلوب حياة، ورغبة جماعية. وإن إقرار السلام يتطلب تهيئة بيئة وطنية ودولية مؤاتية، فضلا عن توفر الإرادة لدى الأطراف. ويتطلب ذلك التزاما مستداما ودائما وطويل الأجل.

السيد شن غوفانغ (الصين) (تكلم بالصينية): في البداية، أود أن أتقدم إليكم بالشكر، سيدي الرئيس، لاقتراح وعقد هذه المناقشة المفتوحة حول موضوع ”بناء السلام: نحو اتباع نهج شامل“. وأود أن أعرب عن امتناني لكم ولوفد تونس لإعداد ورقة عمل شاملة وزاخرة بالمعلومات بشأن هذه الجلسة. وهناك في الوقت الحاضر عدد من عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة والتي تتضمن، بدرجات متباينة، مهاما لبناء السلام فيما بعد الصراع. ولذلك، فإن استعراض مجلس الأمن لهذه المسألة كان ضروريا وجاء في حينه. ويحدوني الأمل في أن هذه الجلسة سوف تساعد الأمم المتحدة في تكريس نفس القدر من الاهتمام لحفظ السلام والنهوض بالتنمية ومعالجتها بالصورة الملائمة.

وفي المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن حول البند المعنون ”لا خروج بلا استراتيجية“، التي انعقدت في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، قلتم يا سيدي الرئيس:

> ”هناك ترابط وثيق بين السلم والتنمية. وهكذا، فإن التزام المجتمع الدولي الأكثر تواصلا من حيث الحد من الفقر في جميع أرجاء العالم والنهوض بالتنمية المستدامة إنما هو خطوة إلى الإمام باتجاه منع نشوب الصراعات والإسهام في بناء السلم“. (S/PV.4223، ص ٢٢)

وإنني اتفق تماما مع هذا الرأي. فالسلام والتنمية هما الموضوعان الرئيسيان لعصرنا. فمن ناحية، سيكون بناء السلام مستحيلا دون تحقيق إنجازات عمل جبهة التنمية. ومن ناحية أخرى، فإن التنمية في حد ذاتها جزء من أي جهد لبناء السلام. والتنمية موضوع عالمي ذو أهمية عالمية.

وفي الوقت الحالي، فإن الصراعات المسلحة تحدث غالبا في البلدان الفقيرة والمتخلفة، ولا سيما في البلدان الأقل نموا. ومما يمكن أن نتبينه في تلك البلدان، أن الأسباب الجذرية للصراعات المسلحة مختلفة. ولكن يكمن أهم هذه الأسباب في الفقر المدقع. فالفقر يؤدي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي، والذي يمثل بدوره، تهديدا للسلم والأمن على الصعيد الوطني وحتى على الصعيد الإقليمي. ولذا، ينبغي أن يتضمن جدول أعمالنا موضوعا رئيسيا عن كيفية الحيلولة بصورة أساسية دون تفجر الصراع المسلح وضمان السلام الدائم. وقد أشار الأمين العام في تقارير سابقة إلى أن الوقاية أفضل من الاستجابة. وفي رأينا إن التدابير الوقائية مثل الوساطة وبذل المساعي الحميدة قبل تفجر الصراع، تعد ضرورية، ويمكن أن يكون لها دور هام في بعض الأحيان.

ولكن لإزالة أسباب الصراعات من جذورها يجب أن نساعد البلدان النامية، لا سيما البلدان الأقل نموا، على السعي إلى التنمية الاقتصادية، والقضاء على الفقر، ومكافحة الأمراض، وتحسين البيئة، ومحاربة الظلم الاجتماعي. هذه هي الطريقة الأكثر نشاطا لبناء السلام الوقائي التي سوف تضاعف الإنجاز بنصف المجهود، بالمقارنة ببناء السلام بعد الصراع.

ويساعد تركيز الجهد في بناء السلام بعد الصراع في منع تكرار الصراعات ويمهد الطريق للسلام الدائم. ولا يعني تحقيق وقف لإطلاق النار أو السلام في بلد أو منطقة من خلال عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بالضرورة أن الأسباب الجذرية للصراع سوف تتلاشى بعد ذلك على الفور. علاوة على ذلك، ينبغي أيضا أن يتنوع شكل جهود بناء السلام في المناطق المختلفة نظرا لتنوع الظروف على أرض الواقع. والمطلوب في الوقت ذاته، عملية موسعة لمعالجة الأسباب الجذرية والقضاء عليها مثل الفقر، والتخلف، والظلم الاجتماعي، والتراعات العرقية.

ويجب أن يتحلى المجتمع الدولي بالصبر والعزيمة لمساعدة البلدان والمناطق المبتلية بالصراعات في معالجة هذه المشاكل. ويمثل الترع السريع للسلاح، وتسريح المحاربين السابقين وإعادة دمجهم وتشجيع إعادة اللاجئين والمشردين إلى أوطانهم، وإعادة توطينهم، وإنعاشهم اقتصاديا الأهداف قصيرة المدى لبناء السلام. إلا أن الأهداف طويلة المدى هي القضاء على الفقر، وتنمية الاقتصاد، والحكم السليم، والحياة السلمية والمجزية للناس في بلدان ومناطق ما بعد الصراع. وفيما يتعلق بالأهداف قصيرة المدى، فعلت الأمم المتحدة الكثير، إذ اعتمدت أوراقا وتقارير عديدة. إلا أنها لم تبذل جهدا كافيا فيما يتعلق بالأهداف طويلة المدى، التي ينبغي أن تدرسها أكثر وينبغي أن تعزز دورها في هذا الصدد.

وهناك مسألة هامة أفرزها نقاشنا اليوم تتعلق بنوعية الدور الذي ينبغي أن يؤديه مجلس الأمن في بناء السلام. ولقد قدمتم، سيدي، في ورقة العمل، بعض الأفكار الجيدة جدا والمنيرة حول هذه المسألة. كما قدم متكلمون سابقون اقتراحات مفيدة جدا. إننا نعتقد أن بناء السلام يشمل عناصر عديدة ويدعو إلى المشاركة النشطة لهيئات الأمم المتحدة المختلفة والمجتمع الدولي برمته. وينبغي أن يتم التنسيق الجيد لجهود جميع المشاركين، وكذلك ينبغي تحديدها بوضوح وبشكل معقول، كما ينبغي استدامة تعاونهم.

وينبغي على مجلس الأمن، بوصفه الهيئة الأساسية المعهود إليها الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، أن يقدم التوجيه السياسي والتنسيق في هذا الصدد. وفي ظروف معينة، ينبغي لمجلس الأمن أن يضع التفاصيل الدقيقة لمهام من أجل بناء السلام. ومع ذلك، ينبغي للمجلس أثناء عمليات التخطيط والإنشاء والتنفيذ لعملية حفظ سلام أن ينظر في كيفية تحويل حفظ السلام إلى بناء للسلام. وينبغي أن تساعد مداولاته على تسهيل التطور السلس لجهود بناء السلام وأن تسعى لإيجاد الظروف المواتية لهذا النشاط. وينبغي أن تكون قضايا مثل إعادة الإعمار الاقتصادي والاجتماعي في عملية بناء سلام المهام الرئيسية للوكالات الخاصة في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، أو الهيئات المالية الدولية، أو المنظمات الإقليمية وثيقة الصلة. ولكي يتم تحقيق أهدافنا بشكل أفضل، ينبغي على مجلس الأمن أن ينضم إلى هيئات الأمم المتحدة الأخرى من خلال زيادة مشاوراته لتكوين برنامج متكامل لحل المشاكل.

ويشمل عمل بناء السلام البلد المعني، والأمم المتحدة، والمجتمع الدولي، وعناصر أخرى فاعلة وثيقة الصلة. ومع ذلك، لا يوجد شك في أنه ينبغي للبلد المعني أن يكون في محور جميع جهود بناء السلام. ففي أثناء عملية بناء السلام الوقائي قبل الصراع وفترة بناء السلام بعد الصراع على حد سواء تكون الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بصفة عامة عاملين مساهمين خارجيين دائما. ويكمن دورهما في مساعدة حكومات وشعوب بلدان ما بعد الصراع ودعمها في جهودها لإعادة الإعمار. إذ ينبغي لشعب ذلك البلد في نهاية المطاف أن يعالج شؤون بلده الداخلية بنفسه. ولذلك، عندما يشارك المجتمع الدولي في جهود بناء السلام ينبغي أن يركز على مساعدة الشعوب في تحقيق الاستقلال والاعتماد على الذات بحيث ينخفض تدريجيا اعتمادها على المساعدة الخارجية. وينبغي تشجيع شعب البلد المعني على القيام بدور رئيسي أثناء عملية بناء السلام. وينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يمتنعا عن سرقة الأضواء من الفاعل الرئيسي.

ويرى الوفد الصيني أنه ينبغي أن تنسجم جميع تدابير بناء السلام وتوطيد السلام مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأن تعطي الاحترام الملائم للاستقلال السياسي والسيادة وسلامة أراضي البلدان المعنية، وكذلك لإرادة حكوماتها وشعوبها. إن بناء السلام أكثر تعقيدا من حفظ السلام إلى حد ما. وعلى سبيل المثال، من الضروري في بعض الأحيان أن تتم مساعدة بلد معين في تنفيذ إعادة الإعمار السياسي والاقتصادي، وقد تتعدى بعض أعمالنا على جوانب مختلفة من الحياة الاجتماعية لذلك البلد بدرجة كبيرة، وفي ظروف معينة قد تحتاج الأمم المتحدة إلى تأدية مهام إدارية معينة بالنيابة عن حكومة البلد. وفي مثل هذه الحالة على وجه التحديد، ينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يحترما بالكامل آراء البلد المعني وقوانينه، ومعتقداته الدينية، وتقاليده وعاداته. وينبغي أن تنسجم أنشطتهما مع آمال واختيارات الشعب واحتياجاته الفعلية.

في السنوات الأخيرة قامت الأمم المتحدة بأنشطة بناء سلام في بعض المناطق واشتملت بعض عملياتها لحفظ السلام أيضا على مهام لبناء السلام بدرجات مختلفة. ولكن بسبب اختلاف الظروف على أرض الواقع واختلاف بؤر التركيز لبعثات عمليات حفظ السلام، لم يتسن حتى الآن إيجاد نموذج قابل للتطبيق العام على بناء السلام. ولذلك، تظل الأمم المتحدة تحتاج إلى أن تتعلم بحكمة من الممارسات والتجارب حتى تجد سبلا أفضل للقيام بجهودها لبناء السلام.

لقد حظيت الأمم المتحدة بتعاون جيد جدا من عدد من المنظمات الإقليمية في مجال بناء السلام قبل الصراع وبعده. وينبغي تعزيز هذا النوع من التعاون. وسوف يتم

تكريس الاجتماع الرابع الرفيع المستوى للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، الذي يفتتح غدا، لقضية مواجهة تحدي بناء السلام طويل المدى. ويرحب الوفد الصيني بذلك ويتطلع إلى إحاطة الأمانة العامة الإعلامية حول هذا الاجتماع.

السيد غاتيلوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): اجتماعنا اليوم مكرس لموضوع بالغ الأهمية هو الانتقال الفعال من جهود تسوية صراع في إطار عملية حفظ سلام إلى مرحلة بناء السلام. ولا شك في أن طرح هذه المسألة يأتي في الوقت المناسب، حيث أن المرء بدون منهج شامل لا يستطيع أن يأمل في إحلال سلام دائم في بلد بعد الصراع.

ومن وجهة نظر الاتحاد الروسي، لا يمكن لعملية بناء السلام أن تتطور بنجاح إلا بالامتثال الصارم لاتفاق سلام أو لوثيقة أخرى لتسوية صراع. والجزء الهام والمكمل لهذه المرحلة هو تنفيذ برامج لنزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة دمجهم.

وتتساوى مع هذا الحاجة إلى تركيز الجهود على إزالة الأسباب الجذرية للصراعات. وكقاعدة، تكمن هذه الأسباب في جذور المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تزيد من تعقيدها أحيانا خلافات دينية وعرقية وخلافات أخرى. وهنا، لا يمكن أن توجد وصفة واحدة للحل، ولكن التجربة بينت أن أوسع الحلول شيوعا ينص على إجراء إصلاحات بعيدة المدى في مجال ملكية الأرض وأنواع أخرى من الملكية، وفي نظام الضرائب وما إلى ذلك، وكلها إصلاحات تشجع على إرساء قواعد جديدة للعبة تكون أكثر إنصافا.

ومما لا يقل عن ذلك أهمية، بالتأكيد، الجوانب السياسية للتسوية، والتي تستهدف ضمان الاستعاضة عن الصراع المسلح بحملات الأفكار الأكثر تحضرا. وفي هذا الصدد، لا يمكن الاقتصار على إجراء انتخابات أمينة وعادلة، لأن هذا التعبير عن الإرادة لا يمكن، في حد ذاته، أن يضمن السلام الاجتماعي. فالمطلوب، في حالات كثيرة، هو إعادة تشكيل الهيكل السياسي برمته، سواء بصورة جزئية أو أساسية، في بلد عانى من الصراع الذي بسببه تنشأ الظروف المؤاتية لأنشطة قوى سياسية جديدة يمثلها المقاتلون السابقون وحركاتهم السياسية.

وخلاصة القول إنه يتعين توجيه كل هذه الجهود نحو إنشاء مجتمع يقوم على التعددية السياسية وعلى مؤسسات حكومية واجتماعية قوية. وهذا، بالطبع، قد يتطلب إصلاحات تشريعية، بما في ذلك إدخال تعديلات على الدستور أو اعتماد دستور جديد.

وثمة مجال آخر بالغ الأهمية هو جهود تحقيق المصالحة الوطنية. ولهذا الغرض، أنشئ، في حالات عديدة حدثت مؤخرا، ما يسمى لجنة إثبات الحقائق التاريخية. والخطوات المتخذة في هذا المجال ترتبط ارتباطا مباشرا بأداء نظام المحاكم الذي يجب أن تظل أنشطته المستقلة أحد ضمانات عمليات الإصلاح الجارية في البلد؛ وبالتالي، فإن الهيكل القائم قد يكون هو أيضا بحاجة إلى إصلاح.

الجانب الأساسي التالي هو أنشطة هيئات إنفاذ القوانين، وخدمات الأمن والجيش. وهذا الجانب كقاعدة عامة، يتطلب أيضا اهتماما وثيقا، سواء من حيث تجديد تلك المؤسسات أو حتى إعادة إنشائها، أو من حيث كفالة عدم تدخلها في الحياة السياسية للأمة.

والجانب الأخير من جوانب التنمية بعد انتهاء الصراع، وإن لم يكن بأقلها أهمية، هو إقامة علاقات طيبة مع الجيران، وإدماج البلد بعد انتهاء الصراع في الهياكل السياسية والاقتصادية الإقليمية القائمة.

ومن المؤكد أنه يتعين على المجتمع العالمي ومنظمته الدولية الرئيسية - الأمم المتحدة - أن يؤديا دورا كافيا بتقديم يد المساعدة لبناء السلام بعد انتهاء الصراع. وفي هذا الصدد، نعتقد أنه من المهم إلى أقصى حد كفالة الاحترام الصارم لسيادة الدولة الخارجة من الصراع، ووضع ظروفها الوطنية في الاعتبار. وعلى مجلس الأمن أن يضطلع بدور هام في هذا المجال، وخاصة فيما يتعلق بالانتقال من مرحلة حفظ السلام إلى مرحلة بناء السلام، وبعدها ينبغي للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والوكالات المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة، أن تضطلع بالدور الرئيسي.

السيد رايان (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): ترحب أيرلندا بمناقشة اليوم المتعلقة ببناء السلام. والجدير بالملاحظة، هو أن مجلس الأمن لم يبدأ معالجة هذا الموضوع رسميا إلا في السنوات الأخيرة، وأن اجتماع اليوم يتيح لنا فرصة سارة لزيادة تطوير أفكارنا معا. وسوف تتكلم الرئاسة السويدية للاتحاد الأوروبي في وقت لاحق، وأيرلندا تعلن تأييدها للبيان الذي ستدلي به.

إن المناقشة الدائرة حول بناء السلام لم تبدأ بشكل جدي في الأمم المتحدة إلا في مطلع التسعينات، مع نشر ''خطة للسلام''. ويسرنا أن وتيرة المناقشة قد تسارعت بصورة ملحوظة. فقد تطور فهم أكبر لهذا المفهوم، كما تعاظم الاعتراف بالدور الحاسم الذي سيؤديه بناء السلام. وهذا انعكس في مناقشاتنا وفي سلسلة تقارير الأمين العام التي دللت على المكان المركزي الذي يحتله بناء السلام في المحاولات الرامية إلى مساعدة المجتمعات التي مزقها الصراع.

وإسهام الأمم المتحدة الناجح في إحلال السلام في غواتيمالا يعتبر، من نواح عديدة، قضيتنا الأولى والمثالية في مجال بناء السلام. وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية التي تُعد تيمور الشرقية وتصحبها على طريق الاستقلال، وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، التي توفر لكوسوفو الإدارة المؤقتة، بينما تنشئ لها المؤسسات الانتقالية للإدارة الذاتية الديمقراطية، هما مثالان حاليان يوضحان كيف يمكن لجهود بناء السلام التي تنسق جيدا أن تحدث فرقا.

ومن وجهة نظر أيرلندا، فإن السلام والاستقرار يرتبطان ارتباطا لا تنفصم عراه باشتراك الشعب بجدية في هياكل صنع القرار وفي العمليات التي تؤثر على حياته. ووجود مؤسسات عامة خاضعة للمساءلة، ونظم سياسية مفتوحة للجميع، وفرصة لبلوغ مستوى معيشة كريم، هي بعض الدعامات الأساسية لأي مجتمع ينعم بالاستقرار وبناء السلام يساعد في خلق الظروف التي تتأصل فيها هذه الدعامات، والتي يتسبب غيابها في تغذية الصراع. وقد تعلمنا من واقع تجربتنا الوطنية أن المشاكل يمكن أن تبدو دائما مستعصية على الحل، وأن الخلافات يمكن أن تكون عميقة جدا. ومع أننا لا نود أن نكون مبالغين في منظورنا، فقد لمسنا بأنفسنا مدى الحاجة إلى الشجاعة وروح التوفيق وإلى دعم المجتمع الدولي من أجل بناء السلام من أنقاض الصراع العنيف.

ونحن متفقون على أن الفقر والتخلف هما عاملان رئيسيان يسهمان في الصراع. فمن بين البلدان الـ ٣٤ التي هي أبعد ما يكون عن الوصول إلى الأهداف الإنمائية الدولية التي حددت في المؤتمرات العالمية التي عقدتها الأمم المتحدة في التسعينات، يتأثر ٢٢ منها بصراعات حالية أو حدثت في الآونة الأخيرة. وفي معظم الحالات يكون السكان في البلدان التي تعاني من الصراع محرومين من حقوق الإنسان الأساسية؛ ويكون الحكم سيئا أو غير موجود؛ ويكون الحق في التنمية غير معترف به بشكل عملي. ومن الواضح أن اتقاء الصراع وبناء السلام يستدعيان التأكيد على كامل طائفة حقوق الإنسان، بما فيها الحقوق المدنية والسياسية

والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وسيكون دعمنا للبلدان المتأثرة بالصراع في مجال بناء القدرات لبلوغ الحكم الرشيد مهمة حيوية في بناء السلام.

وفي مؤتمر قمة الألفية الذي عقد في السنة الماضية، وافق رؤساء دولنا أو حكوماتنا على أن يخفضوا، بمقدار النصف، بحلول عام ٢٠١٥، النسبة الكبيرة من سكان العالم الذين يعيشون في فقر مدقع. فإذا أردنا أن نحقق ذلك الهدف وكذلك الأهداف التي اتفقنا عليها جميعا في المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة، لا بد من تحقيق إنجازات أكبر في مجالات منع الصراع وبناء السلام والتنمية. فالصراع العنيف والتخلف يقوضان جهودنا، بينما يحبطان طموحات ملايين عديدة من البشر. ونحن نؤكد، وبحق، على الحاجة إلى أن يعترف كل بلد بالملكية، وأن يعالج مشاكله بشكل مباشر، ولكننا نسلم أيضا بالإسهام الذي لا غنى عنه والذي يمكن أن يقدمه المجتمع الدولي في هذا الصدد.

وعند معالجة أهداف بناء السلام، بوسعنا أن نستفيد من العمليات التي اشتركنا فيها على مدار العقد الماضي. والسجل، باعتراف الجميع، يتراوح بين النجاح والإخفاق، ولكن علينا ألا ننسى أن هذا الحقل وعر، وبه عوامل متكررة عادت إلى الظهور من جديد. ومن بين هذه العوامل، أود أن أبرز ما يلي: المركزية الواضحة والمشهودة لمنظومة الأمم المتحدة حيال التحديات الرئيسية لبناء السلام؛ والعلاقة المباشرة بين نجاح برامج بناء السلام والالتزام الكافي من جانب المجتمع بتقديم الموارد المالية والسياسية؛ وبلاغة الخطب السياسية، والتعويق السياسي الملموس على أرض الواقع، والذي زاد في بعض الحالات من تفاقم فشل القيادات السياسية في الاستجابة إلى جهود بناء السلام؛ والتقييم الدقيق والاستخدام الحكيم للنفوذ المتفاوت الدرجات الذي يكتسبه المجتمع الدولي من خصائص معينة لحالات ما قبل الصراع أو بعده، عند اشتراكه في عمليات بناء السلام؛ والحاجة إلى التحلي بدرجة عالية من الحساسية تجاه مواطن القوة أو الضعف الفردية في النسيج السياسي والاجتماعي، وأثرها على عملية بناء السلام بعد الصراع.

وفي البلدان الخارجة من الصراع ينبغي لنا ضمان تنمية القدرات المحلية لإدارة الخلافات، وحتى الخلافات العميقة، بدون عنف. وقد رأينا، مرارا وتكرارا، تداخل الأبعاد السياسية والإنمائية لبناء السلام مما يقتضي أوثق التعاون والتنسيق العمليين بين إدارة الشؤون السياسية، خصوصا، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وإدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومن الواضح على الصعيد الميداني أن هناك دورا هاما للبرنامج الإنمائي بوصفه بانيا للقدرة في مجال الحكم وفي سياق نظام المنسق المقيم. وينبغي للجهود العاجلة التي تبذل لمساعدة البلدان التي تعيش أزمة أو في مرحلة ما بعد الصراع ألا تحرف الاهتمام عن الأهداف الإنمائية الطويلة الأجل، بل ينبغي أن تؤكد عليها وتعززها. أخيرا، نشدد على ضرورة استخلاص الدروس من تجربة الماضي، واتباع أفضل الممارسات. ومما له أهمية بالغة أن تعزز الهياكل التي تقيمها الأمم المتحدة وأن يكمل بعضها بعضا. وينبغي للتنسيق أن يبدأ في الميدان إذا أريد له أن يكون فعالا، ويجب أن يبدأ بعد وقف الأعمال العدائية فورا.

سيجتمع الأمين العام غدا بالمنظمات الإقليمية. ونحن نقدر التزام هذه المنظمات بصون السلم والأمن الدوليين. ونلجأ إليها على نحو متزايد، وليس أقل الأسباب أهمية وراء ذلك أننا ندرك أن العنف داخل الدول له آثار إقليمية ويجب أن يعالج بفعالية على الصعيد الإقليمي. وقد شهدنا منظمات إقليمية تحقق نجاحات فعلية في معالجة الصراعات، بينما ندرك التحديات العملية والسياسية والتنظيمية الملازمة لطبيعة هذه المعالجة. وأيرلندا بوصفها عضوا في الاتحاد الأوروبي

تدعم بقوة الجهود الرامية إلى إقامة تعاون أوثق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.

لقد أيدنا بقوة قرار المجلس القاضي بأن يكون المسؤولون عن تنفيذ اتفاق السلام حاضرين خلال مراحل التخطيط لضمان أن تكون العملية قائمة على تقييمات وأحكام وترتيبات واقعية. وهذا ضروري لمصداقية الاتفاق وقابليته للنجاح ولمصداقية الأمم المتحدة عندما تعهد بعملية ما إلى منظمة إقليمية. ونعترف بأن علاقات الأمم المتحدة مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي في كوسوفو تعطي أمثلة إيجابية لما يمكن عمله في هذا الصدد، وبأن المنظمات الإقليمية الأخرى لها أيضا، مع الدعم الدولي، دور بالغ الأهمية تضطلع به.

وإسهام مجلس الأمن في تسوية الصراعات عنصر هام من القدرة الأوسع للأمم المتحدة. ونرحب، على سبيل المثال، بواقع أنه أصبح الآن من الأعمال الروتينية تماما حضور رؤساء الصناديق والبرامج جلسات المجلس والعمل معه. وهذا يماثل ما ينبغي أن يحدث إذا أردنا اعتماد نهج شامل ومرن لبناء السلام. وينبغي لاستراتيجيات الأمم المتحدة الطويلة الأجل لبناء السلام أن تُعتبر أمرا مفروغا منه في إعداد العمليات والبعثات التي يأذن بها مجلس الأمن.

هذه المناقشة تجري إزاء خلفية من التطورات السريعة في الميدان في إطار هذه المنظمة. وقد وصف تقرير الإبراهيمي حفظة السلام وبناة السلام بأنها "شركاء لا تنفصم عراهم". وهم يعملون، بأسمائنا، نحو نفس الأهداف. ومن مسؤوليتنا الواضحة أن نضمن أنهم مجهزون للقيام بالمهام التي نوكلها إليهم. وهذا يشمل الوضوح في الولايات التي نعطيهم إياها.

هذه الولايات ستعبر على نحو متزايد، لأنها يجب أن تعبر عن وعي بسلسلة أعمال الأمم المتحدة الواسعة في حفظ السلام وبناء السلام والتنمية. وهي مترابطة بصورة لا انفصام لها وتوضح، إذا ما سخرت على الوجه الصحيح، طريق الخروج من الصراع وأسبابه الأساسية، تجاه قيام مجتمعات تتميز بالحكم الرشيد والتمتع بحقوق الإنسان والحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية، مثلما تتميز، على نحو بالغ الأهمية، بالتنمية المستدامة.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): ترحب النرويج بمبادرة الرئاسة التونسية بعقد هذه المناقشة لمفهوم بناء السلام.

إن بناء السلام فكرة تشغل بال الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية على السواء. ولذا فإننا نرحب بأن يكون التعاون من أجل بناء السلام الموضوع الرئيسي على جدول أعمال الاجتماع الرفيع المستوى بين الأمين العام والمنظمات الإقليمية الذي سيعقد غدا وبعد غد. ويمكن للمنظمات الإقليمية في كثير من الأحيان أن تكون أدوات لتحديد ما يمكن عمله لبناء السلام ولمنع نشوب الصراعات ولتنفيذ الخطوات المتفق عليها. ونحن نرحب بتعزيز التعاون لبناء السلام بين الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية، في استحداث آليات لتبادل الدعم وفي معالجة حالات محددة للصراع على السواء.

بناء السلام جزء هام من النهج الشامل لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام الذي حدده تقرير الإبراهيمي. ونحن نتطلع إلى تقارير المتابعة المتعلقة ببناء السلام ومنع الصراع التي هي الآن تحت الإعداد. ونأمل أن تقدم جميع هيئات منظومة الأمم المتحدة دعمها الكامل لإنشاء التدابير اللازمة للمضي إلى الأمام. ونحن واثقون من أن التقارير، عندما تقدم، ستوفر أساسا لمناقشة أكثر شمولا للتحديات القائمة أمامنا عندما يستأنف المجلس مناقشته لهذا الموضوع

الهام. وستعود النرويج بقائمة أوسع من وجهات النظر والأفكار عندما تطرح هذه التقارير للمناقشة.

مفهوم بناء السلام وافد جديد نسبيا في النهج الأوسع لعمليات السلام الذي اعتمدته الأمم المتحدة في التسعينات. وقد تم القيام بعمل فكري قيم لتحسين الفهم للطريقة التي ينبغي أن تكون عليها علاقة بناء السلام بالعناصر الأخرى في نهج شامل لمنع الصراع، وصنع السلام، وحفظ السلام، والتنمية الطويلة الأجل. وهناك مادة كثيرة يمكن الاستفادة منها - الدروس المستفادة في إطار منظومة الأمم المتحدة، وتجارب المنظمات الدولية الأخرى وفي المزيد من التقييمات والدراسات المستقلة.

وتؤيد النرويج الرأي بأن بناء السلام له طابع سياسي أساسي. ومن المهم معالجة الأسباب الأساسية لمنع اندلاع الصراع ومنع تكرار حدوثه على السواء. ولكن في الحالات السياسية المهددة بالتفاقم إلى صراعات مسلحة، ينبغي القيام بمبادرات سياسية. وقد ظل مجلس الأمن يبقي قيد نظره عددا من الصراعات التي هددت، في مرحلة ما، بالتصاعد من سيئ إلى أسوأ. وقد تجمع لدى الأمناء العامين المتعاقبين، من خلال مساعيهم الحميدة ومن خلال الأمانة العامة، الكثير من التجارب في محاولة منع هذه التصعيدات أو العودة إلى الصراعات.

وينبغي عدم نسيان ضرورة معالجة الأسباب الرئيسية مطلقا. والجهود السياسية الرامية إلى بناء السلام سيكون حظها من النجاح ضئيلا في حالات الفقر واليأس الجماعي. وترى النرويج أن الاتجاه إلى الانخفاض في عمليات النقل التعاقدية المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية الدولية لا تقوض جهودنا الرامية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية الدولية فحسب، ولكنها تعرّض أيضا جهود بناء السلام للخطر. وقد رأينا كثيرا جدا - حتى في هذه الهيئة - عندما بدأت أنوار الإنذار المبكر الحمراء تلمع، وعندما تكون هناك تدابير يمكن تحديدها واتخاذها لتفادي الكارثة، أن الموارد ببساطة ليست متوفرة لاتخاذ التدابير اللازمة في وقت مبكر بما فيه الكفاية.

وتعتقد النرويج أن المرأة خصوصا يمكن أن يكون لها دور هام في جهود بناء السلام. وقد أجرى مجلس الأمن مؤخرا مناقشة بشأن المرأة والأمن والسلم. وستكون متابعة قرار مجلس الأمن ١٣٢٦ (٢٠٠٠) ضرورية لضمان إدراج المورد القليل الاستخدام الذي تمثله المرأة على نحو أفضل في جهود بناء السلام الشاملة اللازمة. وهذا من شأنه أن يعزز فرصة استحداث حلول للسلام الدائم.

ويمكن للمنظمات التطوعية أن تضطلع بدور هام جدا في بناء السلام. وقد ظلت مشاركة النرويج في عمليات السلام في الشرق الأوسط، وأمريكا الوسطى، وبعض الصراعات الأفريقية، قائمة على التعاون الوثيق مع المنظمات غير الحكومية، التي أكسبها وجودها في الميدان احترام وثقة جميع الأطراف. ولذا فإننا نؤيد بقوة دعوة الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام إلى الاستجابة لمبادرات الأمين العام الرامية إلى مد يد العون إلى المجتمع المدني وتعزيز العلاقات مع المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الأكاديمية، ووسائط الإعلام.

وقد أيَّدت النرويج طيلة سنين عديدة تعزيز قدرة الأمين العام على منع النزاعات وبناء السلام. وقد أيدنا المقترحات الواردة في تقرير الإبراهيمي بهذا الشأن. ونرى ضرورة إحداث التكامل والتنسيق بشكل وثيق بين هذه التدابير وبين الأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة فيما يتعلق بمسائل التنمية التي نلتزم بها بنفس الدرجة.

ويتمثل التحدي الرئيسي الآن في التنفيذ. فثمة ضرورة عامة لتعزيز القدرة المؤسسية للأمم المتحدة على التعامل الفعال مع هذه المسائل الهامة تنفيذا لقرارات مجلس

الأمن. ويدخل في هذا الباب ضرورة التماسك والتنسيق والقدرة على ترجمة الإنذار المبكر إلى إجراءات سريعة.

ولا يلزم الاتساق والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة فحسب وإنما أيضا مع المنظمات الدولية الأخرى ومع الجهات الفاعلة الأخرى المشتركة في عمليات معقدة. وينبغي استعراض الأولويات من قِبَل الجهات المشتركة وإعادة توجيه الأنشطة والبرامج من أجل دعم عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة والمساهمة في تهيئة بيئة متماسكة لبناء السلام. وربما ينبغي لنا النظر في كيفية التحرك صوب إيجاد هيكل أكثر انتظاما للمشاورات فيما بين نطاق أوسع من الجهات الفاعلة في سياق ولايات مجلس الأمن وقراراته.

وتمثل القدرة في الميدان، والمعرفة، والاشتراك في التحليل العناصر الرئيسية لتعزيز الاتساق ومعالجة الشواغل الأمنية للأطراف المعنية. وليس نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وإصلاح القطاع الأمني؛ وكيفية احتواء الأفرقة المتصارعة في الجيش، وفي هيئات إدارية وسياسية؛ ودور الشركاء الإنمائيين في التدريب وبناء القدرات سوى بعض عناصر بناء السلام التي قد يتعلق بها الأمر في أي صراع معين.

كما أن تعميق عملية بناء السلام وتوسيع نطاقها يُبرزان أيضا الحاجة الماسة إلى الاتساق بمرور الزمن. ويتعين علينا العمل على كسر الحلقة المفرغة التي ينجم فيها عن تناقص اهتمام وسائط الإعلام في كثير من الأحيان تقلص الدعم المالي الدولي.

وقد أظهرت نتائج لجان الحقيقة في السلفادور وجنوب أفريقيا وغيرهما، فضلا عن النتائج التي توصلت إليها المحاكم الجنائية الدولية، أن المناخ الذي يتيح الإفلات من العقاب يمكن أن يشكل عقبة كبرى في طريق البناء الحقيقي للسلام. ونرحب بالخطوات الرئيسية التي اتخذت على مدى السنوات القليلة الماضية في تعزيز العدالة الجنائية الدولية. ونرى أن التعجيل بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية الدائمة سيكون إسهاما ذا شأن في الجهود المبذولة لبناء السلام الدولي.

ويكمن الاختبار الحقيقي لبناء السلام فيما يحققه من نتائج على أرض الواقع. وقد شرع مجلس الأمن الآن في عدة عمليات للسلام تشتمل على ولايات هامة لبناء السلام سوف يتحدد من خلالها نجاح النهج الذي ننتهجه أو فشله. أما في تيمور الشرقية، فعناصر النجاح موجودة بفضل أداء إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وشراكتها مع الزعماء المحليين. ويجب ألا ندع هذه الفرصة تفلت منا بالتخلي عن هذا الجهد قبل الأوان. وأما في حالات أخرى، فما زالت جهود بناء السلام في بدايتها. وهنا أيضا سيتحدد الاختبار على أساس ما إذا كنا سندعم أقوالنا بالموارد اللازمة.

السيد كوتشنسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): يرحب وفدي بمناقشة اليوم المفتوحة بوصفها امتدادا منطقيا لعدد من المناقشات التي أجراها مجلس الأمن على مدى السنوات القليلة الماضية بشأن هذه المواضيع الوثيقة الصلة ببعضها. ونسلِّم بما تكتسبه مناقشتنا من أهمية وقيمة إضافيتين في ضوء الاجتماع الرفيع المستوى الرابع الذي يوشك أن يعقد بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية غدا وبعد غد ويتناول الموضوع ذاته وهو التعاون لأغراض بناء السلام.

ويود وفدي لذلك أن يوجه الشكر للرئاسة التونسية على تنظيمها هذه المناقشة الجيدة التوقيت وعلى تقديمها وثيقة معلومات أساسية مدروسة وشاملة لكي ننظر فيها. كما أننا نشعر بالامتنان للأمين العام على البيان الهام والبالغ الفائدة الذي أدلى به.

ومن المعروف أن جهود حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة قد مرت على مدى العقد المنصرم بتطور في مواجهة التحديات الجديدة الماثلة أمام السلام والأمن، ولا سيما الزيادة الملموسة في عدد الصراعات وتعقيدها. وقد تمخض هذا التطور عن جيل جديد من العمليات ذات الولايات متعددة المهام التي لا تستهدف وضع حد للعنف وسفك الدماء فحسب، وإنما ترمي أيضا إلى منع نشوء الصراعات واتقاء عودتها إلى الظهور، فضلا عن تيسير انتقال المجتمعات التي مزقتها الحروب من مرحلة الصراعات العنيفة صوب المصالحة والتعمير الاقتصادي والتنمية الديمقراطية.

وقد تراكم لدى الأمم المتحدة في اضطلاعها بهذه الجهود قدر هائل من الخبرة المتسمة بالنجاح إلى حد بعيد في ناميبيا وموزامبيق والسلفادور وغواتيمالا وجمهورية أفريقيا الوسطى وسلافونيا الشرقية وكمبوديا وجمهورية مقدونيا. وتشترك الأمم المتحدة اليوم في عمليات واسعة النطاق تشتمل على مكونات لبناء السلام في كوسوفو والبوسنة والهرسك وتيمور الشرقية. وقد أنشأت مؤخرا مكاتب لدعم بناء السلام في ليبريا وغينيا - بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى وطاجيكستان. ولا تزال عملية الأمم المتحدة لبناء السلام في هايتي قائمة. ونتطلع إلى دراسة المقترحات التي يزمع الأمين العام تقديمها بشأن إنشاء بعثة لبناء السلام في الصومال.

وتشهد جميع هذه الأمثلة بأن مسألة بناء السلام تتزايد أهميتها العصرية للأمم المتحدة؛ وبأن الطلب شديد للغاية على الجهود التي تبذلها لبناء السلام في جميع أنحاء العالم. وعند النظر إلى بناء السلام من منطلق مفاهيمي، لا نزال نرى ارتباطا لا ينفصم بينه وبين اتقاء الصراعات. ونسلِّم في هذا السياق بالتمييز بين بناء السلام الوقائي، الذي يشتمل على طائفة عريضة من الأنشطة طويلة الأمد على الأصعدة السياسية والمؤسسية والإنمائية للتصدي للأسباب الهيكلية المؤدية للصراعات، وبين بناء السلام في أعقاب الصراعات، وهو يشمل الجهود المبذولة للتعمير والتنمية اتِّقاءً لعودة الصراع إلى النشوب.

ونؤيد تماما الرأي القائل بأن الوقت قد حان لتحديد نهج مشترك إزاء بناء السلام وللعمل على إعداد استراتيجية شاملة ومتفق عليها من الجميع لبناء السلام واتقاء الصراعات، يشترك فيها جميع الشركاء الدوليين. ويتمشى هذا الرأي في مجمله مع الاقتراح الذي تقدمت به أوكرانيا في مؤتمر قمة الألفية ومؤتمر قمة مجلس الأمن بشأن الحاجة إلى إعداد استراتيجية شاملة للأمم المتحدة بغرض منع الصراعات استنادا إلى استخدام الدبلوماسية الوقائية وبناء السلام على نطاق واسع. ويحدونا الأمل في أن تؤدي الجهود الجاري بذلها لإصلاح الآلية القائمة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، والتي دعمها تقرير الإبراهيمي وباركتها قمة الألفية، إلى النتائج المرجوة منها.

ومن الواضح أن تنفيذ هذه الاستراتيجية الشاملة سوف يتطلب تفاعلا فعالا بين جميع هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها، فضلا عن المساهمة النشطة من جانب الدول الأعضاء، والمنظمات الإقليمية، والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، وأصحاب المصلحة المحليون، وغيرهم من الجهات الفاعلة. ووفدي مقتنع في الوقت ذاته بضرورة أن تحتفظ الأمم المتحدة بالدور الرئيسي بوصفها المنسقة لهذه الأنشطة والمنشِئة لها. وفي هذا الصدد، يمكن أن يكون لفكرة استحداث آلية دائمة ضمن نطاق الأمم المتحدة للتنسيق بين الجهود الدولية لبناء السلام فائدة كبرى.

من المسلم به أن القدرات الحالية لمنظومة الأمم المتحدة المتعلقة بمتابعة استراتيجيات بناء السلام من حيث التنمية الاقتصادية لا تستغل استغلالا تاما. وفي الوقت نفسه، ليس ثمة حاجة إلى إثبات أن الفقر والتخلف عاملان من

العوامل الرئيسية المساهمة في الصراعات. وتشكل الجهود المبذولة للقضاء على الفقر وتعزيز التنمية المستدامة جزءا لا يتجزأ من عمليات بناء السلام والوقاية من الصراعات على الأجل الطويل. وفي هذا السياق، نرحب بما يوليه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الآونة الأخيرة، فهو قادر على مساعدة المجتمعات التي مزقتها الصراعات في التغلب على النتائج المترتبة على الصراعات، من اهتمام متزايد للدور الذي يقوم به في حالات الأزمات وفيما بعد الصراعات. ونأمل أن يزداد هذا المنحى الإيجابي.

ليس ثمة مغالاة في تقدير أهمية دور مؤسسات التمويل الدولية ومجتمع المانحين الدوليين بصورة عامة في تقديم الأموال والموارد الضرورية لجهود بناء السلام الجماعية. ونعتقد أنه ينبغي زيادة تشجيع المزيد من المشاركة النشطة من جانب تلك المؤسسات في هذا العمل في المستقبل.

وأود أن أذكر أيضا بأهمية برامج نزع أسلحة المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم فيما يتصل بنهج بناء السلام. وفي هذا السياق ينبغي، حسب رأينا، إيلاء اهتمام دائم لقضية مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الذي يؤثر بصورة مباشرة على عملية نزع أسلحة المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في بيئات حفظ السلام. ونأمل أن يعقد مؤتمر الأمم المتحدة لعام ٢٠٠١ المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، في تموز/يوليه، وسوف يعزز هذا المؤتمر الجهود الدولية في هذا الميدان ويسهم في فعالية عملية نزع أسلحة المحاربين القدامى وتسريحهم وإعادة إدماجهم في عمليات الأمم المتحدة الجارية حاليا والتي سوف تنشأ في المستقبل.

وفيما يتعلق بحالة الجنود الأطفال، أؤكد من جديد موقف بلدي بأن تضمين وظيفة ''مستشار حماية الأطفال'' ضمن الوظائف في جميع قوات حفظ السلام وبعثات بناء السلام التابعة للأمم المتحدة ينبغي أن يصبح ممارسة تقليدية.

ضمان حقوق اللاجئين والمشردين داخليا في العودة إلى أوطانهم وإعادة توطينهم فضلا عن ضمان حقوقهم في ممتلكاتهم، يعد أيضا عنصرا حيويا آخر من عناصر جهود الأمم المتحدة لبناء السلام. ولا نبالغ في موافقتنا أيضا على الرأي الذي يفيد بأن إنشاء مؤسسات ديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان وتشجيع الحكم الصالح هي متطلبات أساسية لا غنى عنها من أجل نجاح عمليات بناء السلام ومنع الصراع في نهاية المطاف. وفي هذا السياق نسلم بالدور المتزايد الذي يقوم به عنصر شرطة الأمم المتحدة في ضمان هذه العوامل الحاسمة.

ويوافق وفدي على آراء الرئيس التي أعرب عنها في رسالته التي عرضت علينا اليوم والتي تفيد بأن بمقدور مجلس الأمن أن يقوم بدور حفاز في صفوف المجتمع الدولي لتكثيف الاهتمام بمطالب جهود بناء السلام والالتزام بتلك الجهود، لا سيما بناء السلام في فترات ما بعد الصراع. وفي الوقت نفسه، نعرب عن اعتقادنا بأنه حينما تصل جهود السلام التي تبذلها الأمم المتحدة في منطقة صراع إلى مرحلة بناء السلام الوقائي على الأجل الطويل، ينبغي أن يتخلى مجلس الأمن عن دوره القيادي بصفته الطرف الرئيسي الفاعل إلى هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة، من قبيل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ليقوم بتنسيق المزيد من الجهود الدولية تحقيقا لهذه الغاية.

ونعرب أيضا عن اعتقادنا بأنه ينبغي اتباع ممارسة إجراء مشاورات بين مجلس الأمن الدولي والمنظمات الإقليمية المشاركة مع الأمم المتحدة في مساع مشتركة لبناء السلام فيما بعد الصراع - على غرار التشاور الذي أجريناه قبل

أسبوع مع الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا – على أساس منتظم.

أخيرا، أؤكد لكم، السيد الرئيس، بأن بلدي، الذي توفرت لديه خبرة المشاركة بعناصر بناء السلام، في ثماني عمليات أو بعثات تابعة للأمم المتحدة، يعتزم مواصلة زيادة مساهمته العملية في تعزيز قدرات الأمم المتحدة لبناء السلام ووضع تفاصيل نهج شامل لها.

الرئيس (تكلم بالعربية): أشكر ممثل أوكرانيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى وفدي.

السيد كاسي (مالي) (تكلم بالفرنسية): المسألة المعروضة على المجلس اليوم مدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة منذ ما يزيد على عقد. وتجري مناقشة اليوم عشية الاجتماع الرابع الرفيع المستوى بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بشأن موضوع ''التعاون من أجل بناء السلام''. ويعرب وفدي عن امتنانه لرئيس المجلس، فضلا عن امتنانه لوفد تونس، على المبادرة بتنظيم هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن ''بناء السلام: نحو اتباع نهج شامل''. وأعرب أيضا عن الشكر للأمين العام لبيانه الهام.

وأود أن أشير إلى عدد قليل من القضايا التي يرى وفدي أن الحاجة تدعو إلى إيلائها اهتماما خاصا. القضية الأولى هي الحاجة إلى معالجة الأسباب الجوهرية للصراع. ومن المسلم به اليوم أن بناء السلام لا ينطوي فقط على حالات ما بعد الصراع، بل يتضمن أيضا مجموعة كاملة من الأنشطة الطويلة الأجل في الميادين السياسية والمؤسسية والإنمائية. والواقع أن تنفيذ تلك التدابير يساعد في التخلص من الأسباب الجذرية للصراع، وبخاصة الصراع الداخلي. هذا هو السبب الذي من أجله يتسم وضع برامج لنزع أسلحة المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم بالأهمية.

وبالمثل، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لمشكلة تداول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها. تلك الأسلحة المتداولة في البلدان النامية، وبخاصة في أفريقيا، هي المسؤولة عن ٩٠ في المائة من حالات الوفيات التي تسببت فيها صراعات ما بعد الحرب الباردة. إن الكفاح ضد الاتجار غير المشروع هذا يعد نشاطا من أنشطة بناء السلام. ويتعين على المجتمع الدولي أن يحشد قواه ويعمل معا لوضع تفاصيل قوانين نموذجية دولية تقدمية وفعالة في طبيعتها للسيطرة على حالة الاتجار غير المشروع بهذه الفئة من الأسلحة. وتحقيقا لهذه الغاية، ولكي يتسنى لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، المقرر عقده هنا في نيويورك في تموز/يوليه ٢٠٠١، أن يحرز النجاح – وهذا ما نأمل فيه جميعا – ينبغي أن يتناول هذا المؤتمر جميع الجوانب، بما في ذلك الجوانب المتصلة بالتجارة القانونية، وبالشفافية المطلوبة من أجل ذلك.

لقد أكد مؤتمر القمة الذي عقده مجلس الأمن في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ أنه بغية أن يصبح المجلس فعالا وأن ينفذ بفعالية مسؤولياته عن المحافظة على السلام والأمن الدوليين، من الضروري التصدي للصراعات في جميع مراحلها – أي، بداية من الوقاية منها وحتى التسوية ثم بناء السلام.

ويتعلق عنصر آخر له نفس القدر من الأهمية في هذه المشكلة لبناء السلام بضرورة اعتماد استراتيجية عالمية ومتكاملة. وتحقيقا لهذه الغاية، من الأهمية أن يقدم المشتركون جميعا في هذا المجال – بما في ذلك هيئات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية فضلا عن مؤسسات التمويل الدولية – مساعداتهم للتخلص من التوترات قبل أن تزج بنا في أتون صراع مسلح حقيقي. وبالمثل، وعندما يقرر المجلس نشر بعثة لحفظ السلام، من

الأهمية وضع استراتيجيات لإقرار السلام وتوطيده، بما في ذلك وضع استراتيجيات لنزع أسلحة المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، لا سيما الأطفال الجنود، فضلا عن الفئات الأخرى من المجتمع التي استبعدت من الأنشطة الانتاجية المدرة للدخل.

وفي السياق نفسه، يرى وفد بلادي أننا ينبغي أن ننفذ استراتيجية منع الصراع وبناء السلام بتعاون وتنسيق وثيقين مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة. وفي ذلك الصدد، فإن التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام المعنون "نحن الشعوب: دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين" (A/54/2000) وفي تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام (S/2000/809) تستحق تأييدنا الكامل. والأحداث التي حصلت مؤخرا في سيراليون تدل على الدور القيم الذي يمكن أن تضطلع به المنظمات الإقليمية. وينبغي بالتالي دعم جهودها عن طريق إجراء مشاورات منتظمة واتصالات أكثر بين مجلس الأمن ورسميين من تلك المنظمات؛ وهذه الفرص من شأنها أن تكون مفيدة في تبادل المعلومات وفي النظر في الحالة إذا كانت إجراءات بناء السلام المشتركة ضرورية.

الرئيس (تكلم بالعربية): أشكر ممثل مالي على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد تشودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): يسرني ويسر وفد بلادي سرورا كبيرا أن نشارك في هذه المناقشة عن "بناء السلام: نحو اتباع نهج شامل". ونحن نشيد بكم، سيدي الرئيس، على اتخاذ المبادرة بتنظيم هذه المناقشة، وأيضا على توزيع ورقة معلومات أساسية (S/2000/82)، نجدها مفيدة جدا. وإننا ممتنون للأمين العام، السيد كوفي عنان، على بيانه الاستهلالي المركز جدا والذي وضع المسألة في نصابها.

وخلال عقد التسعينات - بدءا بمؤتمر القمة الأول الذي عقده مجلس الأمن عام ١٩٩٢، وأعقبته مؤتمرات رئيسية للأمم المتحدة شملت مسائل البيئة وحقوق الإنسان والسكان ومسائل المرأة والتنمية الاجتماعية - فإن الموضوع البارز المتمثل في السلام وعلاقته المتعددة الوجوه مع التنمية أثر على تفكيرنا. وطوال هذه السنوات، كان الحفاظ على السلام الشاغل الرئيسي والمتكرر للأمم المتحدة فيما الصراعات توالت عمليات حفظ السلام نجحت أو فشلت. وأريد أن أدلي ببعض الملاحظات العامة المتعلقة بمفهوم بناء السلام، ونمطه الحالي، ودور الأمم المتحدة، والمجتمع الدولي والأطراف الرئيسية الأخرى، فضلا عن بعض الملاحظات المحددة.

وفي محافل شتى، داخل الأمم المتحدة وخارجها على حد سواء، تمت معالجة مفهوم بناء السلام خلال المناقشات المتعلقة بمنع الصراعات وحفظ السلام. ونلاحظ تلاقي الآراء في هذه المناقشات ومفادها: أن بناء السلام يرتبط ارتباطا وثيقا بحفظ السلام ومنع الصراع، وهذا رأي تؤيده بنغلاديش تمام التأييد. وفي "خطة للسلام" (S/24111) حدد الأمين العام حينذاك مفهوم بناء السلام بأنه نظير الدبلوماسية الوقائية، التي تسعى إلى تجنب انهيار الظروف السلمية. وأهلية المفهوم أكدها الأمين العام في ملحق لـ "خطة للسلام" (S/1995/1). ونحن نؤيد المفهوم القائل إن بناء السلام قد ينظر إليه بوصفه مرحلة من عدة مراحل، يشمل سلسلة من الأنشطة الرامية إلى إدامة الظروف السلمية بغية منع الصراع من الظهور من جهة، وتهيئة بيئة جديدة تبعث على الشعور بالثقة والرفاهية بين الناس من جهة أخرى.

وهذا يقودني إلى النقطة الثانية عن نمط أنشطة بناء السلام التي نشهدها اليوم. وملحق "خطة للسلام" يأتي على ذكر التجريد من السلاح، وتحديد الأسلحة الصغيرة، والإصلاح المؤسسي، وتحسين الشرطة والأنظمة القضائية،

ورصد حقوق الإنسان، والإصلاح الانتخابي والإشراف على إجراء الانتخابات، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، إلى ما هنالك. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تيسير المساعدة الإنسانية، وعودة اللاجئين والمشردين في الداخل، وإطلاق سراح سجناء الحرب والمحتجزين، وتقرير مصير المفقودين، وإزالة الألغام، أمور شملتها حالات أخرى. وغني عن القول إن المتطلبات التي تفرضها الحالة يجب أن تكون العامل الحاسم في التخطيط لهذه الأنشطة.

وثالثا، ثمة حاجة إلى نهج شامل. والواضح أن العديد من هذه الأنشطة يقع ضمن السلطان القضائي العملي لمختلف البرامج والصناديق والمكاتب والوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وجلي أن بين الأجهزة الرئيسية، يتعين على الجمعية العامة ومجلس الأمن أن يقيما أيضا قدرا أكبر من التنسيق بينهما. وهذا يدل على الحاجة إلى اتباع نهج شامل وموحد. ونعتقد أن هذا التنسيق يتعين مراعاته منذ بداية التخطيط لعملية ما لحفظ السلام، الأمر الذي من شأنه أيضا أن يبشر بانتقال سلس من مرحلة حفظ السلام إلى مرحلة بناء السلام، وعندما تعود الأمور إلى طبيعتها، يبشر بانتقال المسؤوليات إلى كيانات أخرى ذكرتها قبل فترة وجيزة.

وفي المناقشة التي أجريناها العام الماضي بشأن البند المعنون "لا خروج بلا استراتيجية"، أكدنا على وضع أهداف سياسية واضحة لعملية ما لحفظ السلام وهي مهمة من مهام المجلس. ولكنها أيضا مهمة لا يستطيع المجلس الاضطلاع بها إلا إذا أجرى تقييما واضحا وموضوعيا للحالة وملابساتها المختلفة. وإلى جانب هذا، فإن معرفة ما لدى الأمانة العامة من خبرات، والمزايا المقارنة التي تتحلى بها أطراف رئيسية أخرى، أمران يشكلان زخما هاما للمجلس في صنع القرار. وسأوضح هذه النقطة بعد فترة وجيزة.

وفيما يتعلق بالحاجة إلى الشعور محليا بتملك أنشطة حفظ السلام، فإن بنغلاديش تعتقد أن من الأهمية بمكان أن تراعي دائما مسألة بعث الثقة والشعور بالرفاهية في صفوف السكان المستهدفين. ولدى وضع مشاريع لبناء السلام وتنفيذها، من المهم منذ البداية أن نغرس فيهم الشعور بتملك هذه الأنشطة. ويجب أن نشرك المجتمع المحلي والأطراف المحلية في آلية تشاورية، ونستكشف المهارات والخبرات المحلية بغية تعزيز قبولها.

وتؤمن بنغلاديش بقوة أنه يجب الإقرار على نحو خاص بدور المرأة في عملية بناء السلام، ولا سيما في مرحلة ما بعد الصراع.

وتعلق بنغلاديش أهمية كبرى على تلبية الاحتياجات الفورية للسكان المتضررين. والقضاء على الفقر وتوليد العمالة هما عنصران هامان من بين عناصر أخرى في هذا الصدد. والمشاريع الفعالة والبارزة التي تؤثر تأثيرا حقيقيا ينبغي إعطاؤها الأولوية في قائمة أنشطة بناء السلام. وفي تطور طيب، اتخذت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ترتيبات من أجل وضع برنامج للائتمان الجزئي، وتبذل جهود للقيام بالعمل نفسه في تيمور الشرقية. ونود أن نجدد تأكيدنا على هذه الأنشطة.

وتدل التجربة الأخيرة على أن هذه الأطراف الرئيسية الخارجية، من قبيل المنظمات الإقليمية أو دون الإقليمية، والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، تضطلع بدور هام في أنشطة بناء السلام. وإنشاء آليات لإجراء اتصالات منتظمة ومنسقة فيما بينها سيساعد الأمم المتحدة في أنشطتها لبناء السلام. وفي ذلك الصدد، نرحب بالاجتماعات التي ستعقد مع المنظمات الإقليمية في غضون اليومين المقبلين. ويمكن للمرء هنا أن يأتي على ذكر الدور الهام الذي اضطلعت به في كوسوفو منظمة الأمن

والتعاون في أوروبا، ولا سيما في توفير المساعدة على تدريب الشرطة والهيئة القضائية. وينبغي للأمم المتحدة أن تستغل هذه الخبرة والتجربة. ونعتقد أنه ينبغي إجراء استكمال منتظم لقائمة المنظمات المدنية - المجتمعية الهامة، وأنه ينبغي للمجلس أن يستخدم صيغة آريا للإبقاء على الاتصال معها.

ولا يسعنا أن نتغاضى عن دور المجتمع الدولي ووسائط الإعلام. فينبغي لهما أن يضطلعا بدور مساند عن طريق تهيئة بيئة للحفاظ على زخم أنشطة السلام، وينبغي لهما أن يحشدا الرأي العام لصالح الاستثمار الاجتماعي والمالي في جهود بناء السلام التي تبذلها الأمم المتحدة. فذلك وحده بإمكانه أن يعد الأرضية المناسبة للأعمال الدولية المنسقة التي تضطلع بها الدول والأطراف الرئيسية من خارج الدول.

وكما تبين الإحصاءات الأخيرة، فإن الصراعات داخل الدول بكل ما يرتبط بها من تعقيدات أصبحت بشكل متزايد تشكِّل الشغل الشاغل للأمم المتحدة. ومن المرجَّح أن يستمر هذا النمط مما يتطلب قيام الأمم المتحدة بمهام معقدة مثل بناء مؤسسات الدولة، وصون القانون والنظام العام، وتكوين قوة أمنية أو قوة دفاع. ونرى أنه سيكون من الأهمية بمكان أن تقوم الأمم المتحدة بإنشاء ربط شبكي فعَّال مع الكيانات ذات الخبرات الثابتة، وإقامة شراكات استراتيجية من خلال تقاسم عادل للأعباء على أساس الميزة النسبية لكل منها.

ولا يسعني أن أختتم كلمتي دون أن أشدد على المقولة التي يتردد تكرارها كثيرا والتي مفادها أن الأمم المتحدة تكون على النحو الذي يريد أعضاؤها لها. ويتعين علينا أن نبدي، بشكل فردي وجماعي، الإرادة السياسية اللازمة لاتخاذ قرارات صعبة، لنبيِّن بها على الأقل أننا قادرون على التعلُّم من أخطائنا الماضية. ولا حاجة إلى المجادلة بأنه لم ترتكب أخطاء في الماضي وأنه لم تُبد إرادة سياسية كافية للتعلم منها.

الرئيس (تكلم بالعربية): أشكر ممثل بنغلاديش على الكلمات الرقيقة التي وجَّهها إليَّ.

السيد نيوور (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إجراء المناقشة المفتوحة اليوم حول الموضوع الهام: "بناء السلام: في سبيل نهج شامل". وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على بيانه الاستهلالي هذا اليوم.

والواقع أن هذه الجلسة تنعقد في وقت مناسب تماما حيث سيعقد خلال اليومين القادمين الاجتماع رفيع المستوى الرابع بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، الذي سيمعن النظر في هذه القضية الهامة. ونشكركم، سيدي الرئيس، على وثيقة المعلومات الأساسية الشاملة المقدمة منكم.

إن ميثاق الأمم المتحدة يتحدث عن الحروب، وأعمال العدوان، والمنازعات والصراعات التي تمثل بالضرورة حالات قتال تشمل دولتين أو أكثر من الدول ذات السيادة. وفي مثل هذه الحالات، تشمل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام عادة نشر قوات على طول الحدود الدولية للجانبين المتعارضين من أجل حفظ السلام بينهما. ولا مجال لأي دور أكبر لعمليات الأمم المتحدة في حالات الصراع التي من هذا النوع.

ومنذ أن كُتب ميثاق الأمم المتحدة، تغير العالم تغيرا جذريا. وقد لا نكون قد تخلصنا تماما من الحالات التي تستخدم فيها دولتان أو أكثر القوة أو تهدد باستخدامها لحسم الخلافات القائمة بينهما، ولكننا نقوم بشكل متزايد في الأمم المتحدة، وفي مجلس الأمن بصفة خاصة، بتناول

صراعات أهلية بدلا من ذلك. وتتعلق الأمثلة اللافتة للنظر لذلك بحالات الصومال وأنغولا وكمبوديا وليبريا وجمهورية أفريقيا الوسطى ويوغوسلافيا ورواندا وبوروندي وسيراليون وهايتي وجورجيا وتيمور الشرقية وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد تم جر الأمم المتحدة إلى كل هذه الحالات، إما من خلال عمليات حفظ السلام، أو إيفاد بعثات من أنواع أخرى، من أجل وقف القتال، أو منع عمليات الإبادة الجماعية، أو التصدي لحالات إنسانية ضخمة، وفي بعض الحالات قدمت إدارة مؤقتة كما حدث في تيمور الشرقية وفي كوسوفو.

ويخلص تقرير الإبراهيمي وبحق، في رأينا، إلى استنتاج مؤداه ''أن حفظة السلام وبناة السلام شركاء لا تنفصم عراهم'' (S/2000/809، الفقرة ٢٨). وتؤدي الحروب الأهلية عادة إلى ترك السكان مقسَّمين انقساما مريرا. وفي الغالب الأعم، يلزم القيام في حالات ما بعد انتهاء الصراعات بعمليات سياسية جديدة من أجل ظهور حكومة ذات مصداقية. ويلزم استعادة القانون والنظام استعادة كاملة لتمكين اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا من العودة إلى ديارهم في جو يسوده الأمن. ويتعين بناء مؤسسات لضمان الحكم السليم. ويتعين أيضا تطوير الموارد البشرية من خلال مرافق للتدريب. ولا بد من إعادة بناء الهياكل الأساسية التي أصيبت بأضرار أثناء الصراع. والأهم من ذلك كله، ضرورة إنعاش الاقتصاد المدمَّر. كل هذا لا يمكن أن يحدث في حالة ما بعد انتهاء الصراع إلا بدعم ضخم يقدمه المجتمع الدولي لبناء السلام.

وبعد القمة الأولى التي عقدها مجلس الأمن في عام ١٩٩٢ ونشر الوثيقة ''خطة للسلام'' التي أعقبتها، ظهر قدر أكبر من الاهتمام ومن مشاركة الأمم المتحدة في عمليات بناء السلام بعد انتهاء الصراع. ومن خلال هذه العمليات، أحدثت منظمتنا تأثيرا واضحا في حياة العديد من المواطنين في ناميبيا وغينيا - بيساو وموزامبيق وغواتيمالا والسلفادور وأماكن أخرى.

ومما لا شك فيه أنه لكي تنجح عملية ما من عمليات بناء السلام فإن ذلك يتطلب اتباع نهج شامل وكلِّي. وثمة عناصر أساسية عدة لتحقيق السلام المستدام في أعقاب نشوب صراع ما. ومن العناصر الحاسمة لاستعادة السلام وإعادة الحالة إلى وضعها الطبيعي ضرورة التجريد من الأسلحة، والسيطرة على التدفق غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وإقامة المؤسسات الديمقراطية المناسبة، واحترام سيادة القانون، ووجود شرطة مدنية فعالة، وتحسين النظام القضائي، وإصلاح النظام الانتخابي، واحترام حقوق الإنسان جنبا إلى جنب مع تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وأود أن أسلِّط الضوء على الجوانب التالية، التي تعتبر هامة لتحقيق بناء السلام الناجح من خلال تدمير الأسلحة التي استخدمت بالأمس في الصراعات، فإننا سنمنع أي استخدام آخر لها في حروب في المستقبل. ومن شأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتدفقها بشكل ضخم على بلدان القارة الأفريقية أن يضيف المزيد من الوقود للحالات المتفجرة أصلا.

ونعتقد أيضا أنه بعد تسوية صراع ما ينبغي تشجيع الدول ومساعدتها في وضع قوانين وإجراءات تكفل جمع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتدميرها بشكل آمن وفعال. وبالقيام بذلك العمل يمكن تخفيف المخاطرة بعودة الأطراف المتحاربة إلى استخدام تلك الأسلحة مرة أخرى. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد على ضرورة احترام جميع حالات الحظر على الأسلحة احتراما كاملا من جانب المجتمع الدولي. وفي كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، وقَّعت الولايات المتحدة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي إعلانا يتعلق بالجزاءات والقيود التي فرضتها الأمم المتحدة على عمليات بيع ونقل الأسلحة

التقليدية إلى مناطق الصراع في أفريقيا. ويطالب الإعلان الدول ضمن جملة أمور باعتماد وتنفيذ ضوابط وتدابير وطنية لمنع تدفق الأسلحة المصادرة على مناطق الصراع في أفريقيا، وكذلك الأسلحة التي تجمع بعد توقف الصراعات الأهلية والدولية. ونرى أن تلك خطوة هامة تجاه بناء السلام في الحالات الأفريقية.

وقد شهدنا في موزامبيق عمليات تبادل للأسلحة بماكينات خياطة وآلات زراعية ومواد للبناء ساعدت في إعادة تأهيل المحاربين السابقين. وفي ألبانيا أدت البرامج النموذجية القائمة على أساس المجتمعات المحلية إلى توفير الرعاية الصحية، وإنشاء مدارس جديدة وبنى أساسية مناسبة للمجتمعات المحلية مقابل تسليم الأسلحة والذخيرة. ونحن نرى أن هذا النوع من البرامج ينبغي إدخاله في كل عمليات بناء السلام.

وتتمثل إحدى العقبات الكبرى التي تقف في طريق بناء السلام وإعادة الإعمار بعد انتهاء صراع داخلي ما في حالات كثيرة في مشكلة الألغام الأرضية الخطيرة، التي ما زال الملايين منها مزروعا في مناطق الصراع. فمن موزامبيق إلى جنوب لبنان، لا تزال الألغام الأرضية تؤثر على حياة الملايين من البشر. ولا يمكن أن تتحقق أية تنمية للبنى التحتية أو يضطلع بأية أنشطة زراعية في مناطق زُرعت فيها هذه الألغام الأرضية. ونحن نناشد البلدان التي لديها الخبرة التقنية الضرورية والخرائط الإرشادية اللازمة عن المناطق التي زُرعت فيها الألغام أن تضاعف جهودها في تقديم المساعدة لأنشطة إزالة الألغام. والواقع أن هذا سيمثل إسهاما رئيسيا في بناء السلام.

ويود وفد بلادي أن يؤكد على أنه لا يمكن أن يتحقق السلام الدائم بدون الحكم الصالح، والممارسات الديمقراطية السليمة، واحترام سيادة القانون والشفافية. إن الانتخابات الحرة والنزيهة هي إحدى الدعائم الأساسية التي ترتكز عليها المجتمعات الديمقراطية. والحقيقة أن الديمقراطيات قلما تخوض حروبا ضد بعضها البعض. وبالمثل فإن الديمقراطيات هي صاحبة المستوى الأقل من الصراعات الداخلية عنها في النظم غير الديمقراطية.

كذلك يود وفدي أن يؤكد على أهمية قيام حكومة منتخبة ديمقراطيا متى تم الوصول إلى اتفاق للسلام. ومما يبعث على التفاؤل أن شعبة المساعدة الانتخابية بالأمم المتحدة توفر مساعدات متزايدة للعمليات الانتخابية في جميع أنحاء العالم. وإن النظم غير الشرعية والتي لا مصداقية لها غالبا ما تحمل في ثناياها بذور عدم الاستقرار التي تؤدي في نهاية المطاف إلى سيطرة الإحباط على سكانها، فتنشأ الصراعات نتيجة لذلك.

وتقع على عاتق الحكومات مسؤولية رئيسية في عملية بناء الثقة. ويجب تشجيعها على انتهاج سبيل المصالحة الوطنية وتشجيع الوحدة، بالإضافة إلى البرهنة على احترام حقوق الإنسان. وينبغي للدول أن تستفيد من خبرات الأمم المتحدة، بما في ذلك المفوضية السامية لحقوق الإنسان، في وضع خطط العمل الوطنية بشأن حقوق الإنسان وتعزيز مؤسساتها القضائية. ولن يكون هناك سلم وأمن دائمان إذا ظل الأفراد يعيشون في خوف من الاعتقال والاحتجاز التعسفي.

وينبغي للحكومات الديمقراطية المؤسسة حديثا أن تستفيد من خبرة اللجنة الدولية للخدمة المدنية لمساعدتها في بناء إدارة عامة يعول عليها وتتسم بالشفافية وتخضع للمحاسبة. وإن الفساد والممارسات السيئة والتحريف في صنع القرار لا يضر بالتنمية الاقتصادية فحسب، وإنما يثني المستثمرين الأجانب كذلك. ولهذا السبب وحده نتساءل عن السبب في أن العديد من البلدان لا تزال أسيرة الفقر رغم ثراء الموارد الطبيعية لديها.

في الأسبوع الماضي جددنا ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، حيث أعرب الجميع عن ارتياحهم لأن شعب تيمور الشرقية يتجه نحو إنجاز هدف

الاستقلال الذي يصبو إليه. وإن الدور الذي تضطلع به الإدارة الانتقالية في تدريب التيموريين الشرقيين كيما يتولوا زمام الآليات والمؤسسات الإدارية، تلك الشروط المسبقة لدولة ديمقراطية حديثة الاستقلال، إنما يبرهن على تصميم الأمم المتحدة على اتباع نهج شامل نحو بناء السلام.

إن نجاح عملية لبناء السلام يكمن إلى حد كبير في شعور المواطنين بالأمن. ويعد التدريب وإصلاح قوات الشرطة المحلية، وإعادة تنظيمها، عناصر بالغة الأهمية في بناء السلام. ويؤيد وفد بلادي الفقرات ٣٩-٤١ الواردة في تقرير الإبراهيمي، خاصة فيما يتعلق بالدعوة إلى تحول مفاهيمي في استخدام الشرطة المدنية وخبراء حقوق الإنسان في عمليات حفظ السلام المعقدة، بغية تعزيز المؤسسات القانونية والنهوض بحقوق الإنسان.

إعادة تأهيل السكان المحليين وإعادة توطينهم بعد انتهاء الصراع تظلان الهدفين الرئيسيين لأي مسعى لبناء السلام. وينبغي أن تتركز جهودنا بشكل متزايد على تهيئة الظروف المؤدية إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، اللازم لعملية إعادة البناء.

إن وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية تشارك مشاركة كبيرة بالفعل في أنشطة إعادة البناء. غير أننا نود أن نرى مزيدا من الجهود التي تبذل في الوقت المناسب في سبيل بناء الهياكل الأساسية المادية، ووسائط النقل والاتصالات المناسبة، والمدارس ومرافق الصحة العامة في إطار برامج إعادة البناء. وما من شك في أن التعليم سيوفر للأجيال الشابة التدريب الفني والمهني الذي يُعد أساسا ضروريا لاكتساب المهارات. وهذه عناصر هامة ستفضي في نهاية الأمر إلى خلق فرص العمل وبالتالي تحسن من نوعية حياة الناس.

في الختام أود أن أضيف أنه حدث مع تعيين إدارة الشؤون السياسية كنقطة التنسيق داخل الأمم المتحدة لعمليات بناء السلام بعد الصراع، تنسيق أفضل وتقدم أكبر في أنشطة بناء السلام. ونرحب بالمبادرة المتخذة لدعوة البنك الدولي للمشاركة في اللجنة التنفيذية المعنية بالسلم والأمن، والمسؤولية عن رسم وتنفيذ مبادرات بناء السلام بعد الصراع داخل منظومة الأمم المتحدة. كما ينبغي لنا أن نعمل في سبيل تعزيز الدور التنسيقي الذي يضطلع به المجلس الاقتصادي والاجتماعي داخل الأمم المتحدة، لأنه مع تزايد عدد الصراعات، تتزايد الحاجة لإعطاء عمليات بناء السلام أولوية متقدمة. فالمادة ٦٥ من ميثاق الأمم المتحدة تحدد بوضوح معالم التعاون بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونرى أن المادة ٦٥، التي لم تطبق غير مرة واحدة فقط، في عام ١٩٩٩، لصالح هايتي، ينبغي أن تصبح أداة حيوية في جهود الأمم المتحدة الشاملة لبناء السلام بعد الصراع.

أخيرا، لا يمكن أن يكتب لعمليات بناء السلام النجاح إلا بتعزيزها بالدعم المالي اللازم. ونأمل أن تعمل الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية ومجتمع المانحين، معا وبطريقة منسقة لضمان أن ما نحن بصدد مناقشته اليوم لن يظل حبرا على ورق.

الرئيس (تكلم بالعربية): أشكر ممثل موريشيوس على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

بالنظر لتأخر الوقت، وبموافقة أعضاء المجلس، سأعلق الجلسة الآن وحتى الساعة الثالثة بعد الظهر.

علقت الجلسة الساعة ١٣/١٥.